



بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا



أثر التضخم على الأداء المالي للبنوك التجارية في السودان
(دراسة حالة مصرف المزارع التجاري)
(2006 – 2016م)

Impact of Inflation on Financial Performance of
Commercial Banks in Sudan
(Case Study of Farmers' Commercial Bank)

(2006 – 2016)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي
(تمويل)

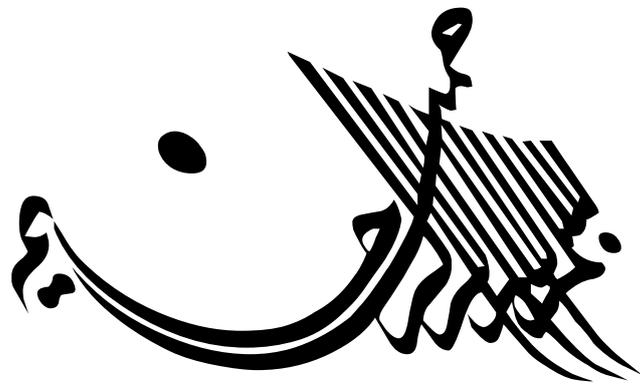
إشراف:

د. أحمد علي أحمد

إعداد:

يسرية حبيب الله محمد

يناير - 1440هـ / 2019م



الآية

قال تعالى:

﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ

مِنَهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾

صدق الله العظيم

سورة الأحزاب، الآية: (72)

الإهداء

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره

أو هدى بالجواب الصحيح حيرة غيره

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابته سماحة العارفين

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي رمز العطاء

إلى أمي التي منحنتني الحنان والمحبة

إلى جدتي التي علمتني الصبر والإخلاص

أقول لهم: أنتم سر الحياة والأمل والنشأة على شغف الإطلاع والعمل

إلى أخوتي وأسرتي جميعاً

ثم إلى كل من علمني حرفاً أصبح سناً برقه يضيء الطريق أمامي.

الشكر والعرفان

الحمد لله والصلاة والسلام على اشرف خلق الله سيدنا محمد واله الطيبين إلى يوم يبعثون لك الحمد يا الله أن وفقتنا لهذا ولو لا توفيقك لما وفقنا، بدءاً أشكر جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لما قدمته لي من علم وعطاء لا ينفذ، كما أتقدم بالشكر لكلية الدراسات التجارية وقسم الاقتصاد التطبيقي، ومكتبة الدراسات التجارية، ومكتبة كلية الدراسات العليا، كما أتقدم بشكري لمكتبة بنك السودان المركزي ومصرف المزارع التجاري، والشكر أجزله لأستاذي الدكتور/ أحمد علي أحمد المشرف على البحث لما قدمه لي من عون ومساندة، وأشكر الأستاذ الدكتور/ خالد البيلي على ما قام به من نصح وإرشاد، واشكر صديقاتي لما قدمن من عون ومساعدة، كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساندني أو دعمني وأخص أخواتي، كما اشكر كل من قدم لي أي معلومة أفادتني في هذا البحث.

المستخلص

هدفت الدراسة في تقييم أثر التضخم في الأداء المالي للمصارف وذلك بتناول مصرف المزارع التجاري كدراسة حالة، وتمت دراسة ثلاثة أبعاد للمتغير التابع وهو الأداء (الودائع، التمويل، الأرباح)، وأهم فرضيات الدراسة أن للتضخم أثر سلبي على الودائع، وحجم التمويل، والأرباح. هدفت الدراسة لمعرفة أثر التضخم في تلك المتغيرات خلال الفترة (2016-2006)م. أتبعَت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التضخم وحجم الودائع، ووجود علاقة طردية غير معنوية الدلالة الإحصائية بين التضخم وحجم التمويل، ووجود علاقة طردية ضعيفة غير معنوية الدلالة الإحصائية بين التضخم وحجم العائد. من أهم توصيات الدراسة يجب على البنوك تقدير حجم الودائع وحجم التمويل وحجم الأرباح مسبقاً وأثر التضخم عليها وذلك لمواجهة المخاطر المُحكمة، عند حساب مؤشر الربحية يجب على البنوك الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم الذي يعمل على تضخيم النتائج، لزيادة إقبال الأفراد على فتح ودائع داخل البنوك على البنوك العمل على خلق ميزات إضافية لتحفيز الأفراد، مثل تسهيل إجراءات فتح الوديعة، كأن تتم كل الإجراءات في نفس اليوم، وكذلك إتاحة معلومات عن المستندات المطلوبة على الموقع الإلكتروني للبنك.

Abstract

The study aim to evaluate impact of inflation on the financial performance of commercial banks in Sudan. The study is conducted in Farmer`s commercial Bank, Three main dimensions were examined in the bank (deposits, finance, profits). The most significant hypotheses indicated that there is negative impact of inflation on deposits, funding and profits. The study was aimed at identifying the effect of the inflation on those variables during (2006-2016), the historical approach and analytical description method were used for testing the hypothesis of the study. The most significant findings showed that there is a statistical progressive significant relationship between the inflation and deposits, and there is progressive none significant statistical significance relationship between the inflation and finance, and week progressive none significant statistical significance relationship between the inflation and the scale of revenue. The most important recommendations pointed out that the bank should previously estimate the deposits, finance, and profits, and the impact of inflation on them, and this is to cope with hermetic Risks, Bank should take into consideration the inflation rate which exacerbate the results when calculating profitability indicator, to increase individuals' turnout for opening deposit account, the banks should work on creating extra competitive advantage such as facilitating the process of opening deposit as if all processes are carried out on the same day ,and also make the information about required documents available on the web side.

المقدمة

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

ثانياً: الدراسات السابقة

المقدمة

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة:

تمهيد:

يتكون القطاع المالي من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار وشركات التأمين والأسواق المالية.

يؤدي القطاع المالي المتطور دوراً مهماً في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع وأكثر استدامة، حيث يعد القطاع المالي المتطور والفَعَّالُ العمود الفقري والمحرك الأساسي لنمو وازدهار الاقتصاد.

فمن خلال هذا القطاع تتم عملية الوساطة المالية بين المدخرين أو المقرضين من جهة، والمستثمرين أو المقترضين من جهة أخرى ويتم ذلك من خلال تقديمه لمجموعة من الخدمات المالية المتطورة والمتنوعة في آن واحد.

لذلك أن وجود نظام مالي ومصرفي متطور له آثار إيجابية في عملية النمو الاقتصادي المستدام، وذلك من خلال دوره المباشر في نمو وتحسين الكفاءة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج المتاحة وتسريع خطى التقدم التكنولوجي، فبالإضافة إلى الدور الريادي الذي يلعبه القطاع المالي والمصرفي في تشجيع وحشد المدخرات واستقطاب وتأمين الاستثمارات المحلية والأجنبية اللازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية الشاملة فإنه يعزز من فرص التوظيف ويقلل من معدلات البطالة.

يعتبر التضخم أحد العوامل المؤثرة في أداء القطاع المالي، فزيادة معدل التضخم يؤثر سلباً على أداء القطاع المالي و النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

يعتبر التضخم من المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة في جميع القطاعات الاقتصادية، القطاع المصرفي واحد من أهم مكونات الاقتصاد له حساسية بالغة تجاه التضخم، حيث يؤثر في الأداء المالي للمصارف وغيره من الأنشطة المصرفية، تتمثل مشكلة الدراسة في تقييم أثر التضخم في الأداء المالي للمصارف وذلك بتناول مصرف المزارع التجاري كدراسة حالة، ويمكن صياغة المشكلة في سؤال رئيس تتفرع منه أسئلة فرعية وهي:

- ما هو تأثير التضخم في أداء القطاع المصرفي؟.
- كيف يؤثر التضخم في الودائع؟.
- ما هو أثر التضخم في القروض؟.
- ما هو تأثير التضخم في الأرباح؟.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية (النظرية):

تتمثل في بيان وتوضيح الأثر الناتج من التضخم في أداء القطاع المصرفي وبالتالي سد الفجوة البحثية في هذا المجال.

ثانياً: الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية التطبيقية في أن النتائج التي يتم التوصل إليها يمكن الاستفادة منها في اتخاذ قرارات يمكنها معالجة أثر التضخم في أداء القطاع المصرفي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة أثر التضخم في أداء القطاع المصرفي من خلال معرفة:

1. أثر التضخم في الودائع.
2. أثر التضخم في القروض.
3. أثر التضخم في الأرباح.

فرضيات الدراسة:

بنيت هذه الدراسة على ثلاثة فرضيات وهي:

1. هنالك علاقة عكسية بين التضخم وحجم الودائع.
2. هنالك علاقة عكسية بين التضخم وحجم التمويل.
3. هنالك علاقة عكسية بين التضخم والأرباح.

منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهج التاريخي لتتبع متغيرات الدراسة في السنوات السابقة بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي الوصفي لتوضيح العلاقة بين متغيرات الظاهرة موضوع الدراسة، وأسلوب دراسة الحالة لاختبار الفرضيات.

مصادر البيانات:

أولاً المصادر الأولية: المقابلات.

ثانياً: المصادر الثانوية: الكتب، المراجع، التقارير الدورية، المنشورات.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: السودان - مصرف المزارع التجاري.

الحدود الزمنية: الفترة من 2006م إلى 2016م.

هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، تشمل المقدمة خطة البحث والدراسات السابقة، يليها الفصل الأول والذي يتناول الإطار النظري للدراسة ويتكون من مبحثين الأول: يتناول مفهوم ونظريات التضخم، أما المبحث الثاني يتناول نشأة ومفهوم القطاع المصرفي، يليه الفصل الثاني يتكون من ثلاثة مباحث المبحث الأول: يتناول التضخم في السودان أسبابه وطرق علاجه، المبحث الثاني: يتناول تطور القطاع المصرفي في السودان، المبحث الثالث يتناول تطورات الأداء المالي للبنوك في السودان، أما الفصل الثالث الدراسة التطبيقية يتكون من مبحثين؛ المبحث الأول: نبذة تاريخية عن مصرف المزارع التجاري، والمبحث الثاني: تتمثل في اختبار الفرضيات، تليه الخاتمة وتشمل والنتائج، والتوصيات، وتوصيات لدراسات مستقبلية، والمراجع، والملاحق.

ثانياً: الدراسات السابقة:

1/ دراسة وجدة حاجي، 2016م⁽¹⁾:

أصبحت البنوك التجارية العاملة في الجزائر تبحث عن الوسائل التي تمكنها من البقاء والاستمرارية في نشاطها، حيث تعتبر الربحية من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بمستوى مرتفع، إلا أن هذه الأخيرة تتأثر بعدة متغيرات، لذلك حاولنا في هذا البحث إلى

(1) وجدة حاجي، أثر التضخم على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر للفترة الممتدة من 2009-2014م، رسالة ماجستير، (منشورة)، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016م.

دراسة أثر التضخم على ربحية البنوك، من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة في، ما مدى تأثير التضخم على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر للفترة الممتدة من 2009-2014م، ومن أجل تحقيق ذلك اعتمدنا على عينة من البنوك الناشطة في الجزائر، وأهم فرضيات هذه الدراسة يؤثر التضخم على ربحية البنك مقاسة بمؤشر العائد على الملكية وأيضاً يؤثر التضخم على ربحية البنك مقاسة بمؤشر العائد على الأصول، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: يؤثر معدل التضخم على ربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على الملكية، وهذا يفسر العلاقة النظرية بين معدل التضخم ومعدل الربحية، وكذلك يؤثر معدل التضخم على ربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على الأصول. وكانت أهم توصيات الدراسة عند حساب مؤشرات الربحية يجب على البنوك الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم الذي يعمل على تضخيم النتائج، وكذلك يجب على البنوك تقدير ربحيتها مسبقاً وأثر التضخم عليها وذلك لمواجهة المخاطر المحتملة.

2/ دراسة هنادي عبد الرفاعي، 2009م⁽²⁾:

تناولت هذه الدراسة أثر التضخم على أداء القطاع المالي وهدفت إلى إلقاء الضوء على علاقة التضخم بالأداء المالي في الأردن وتقديم الإرشادات والحلول المتاحة لمساعدة متخذي القرار ووضعي سياسات التضخم وأثره على أداء القطاع المالي. واعتمدت الدراسة على منهج التحليل الوصفي والتحليل الكمي للوصول إلى النتائج. وتمثلت مشكلة الدراسة في أن تغيير معدل التضخم من فترة وأخرى يؤثر على أداء العديد من المؤشرات والقطاعات الاقتصادية ومنها القطاع المالي وقامت الدراسة على فرضيات هي لا يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للتضخم على أداء القطاع المصرفي الأردني ولا يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للتضخم على أداء سوق الأسهم في الأردن ومن أهم نتائج الدراسة أنه لا يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للتضخم على أداء القطاع المصرفي الأردني ولا يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للتضخم على أداء سوق الأسهم في الأردن.

3/ دراسة الهادي موسى أحمد طربوش، 2009م⁽³⁾:

تناولت الدراسة أثر التضخم النقدي على القوائم المالية في شركات المساهمة العامة، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات لاتخاذ القرارات

(1) هنادي عبد الرفاعي، أثر التضخم على القطاع المالي في الأردن خلال الفترة من 1978-2006م، رسالة دكتوراه، (منشورة)، الأردن، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2009م.

(2) الهادي موسى أحمد طربوش، أثر التضخم في القوائم المالية في السودان، رسالة ماجستير، (منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م.

التمويلية والاستثمارية في شركات المساهمة العامة الا أنه في حالة الظروف الاقتصادية التي يسودها التضخم لا تعكس تلك القوائم المعلومات المالية التي تساعد في اتخاذ القرارات. هدفت الدراسة إلى تقييم حلول للمشكلة التي تعانيها جميع شركات المساهمة العامة في السودان في ظل وجود التضخم النقدي والتعرف على مدى استجابة الشركات لأخذها المفاهيم الحديثة للمساهمة لمعالجة أثر التضخم، وعرض طرق معالجة أثر التضخم على القوائم المالية، الحصول على معلومات صحيحة تساعد في اتخاذ القرارات. انتهج الباحث المنهج الاستنباطي وذلك لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات والمنهج الاستقرائي لاختبار صحة الفروض كما اعتمد على المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث والمنهج الوصفي باستخدام أسلوب العينة العشوائية لمعرفة أثر التضخم النقدي على معلومات القوائم المالية لشركات المساهمة العامة.

وتم اختبار عدد من الفرضيات أهمها، تعد القوائم المالية من أهم مصادر اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار، القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية لا توفر معلومات ملائمة لمستخدميها، تعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات الاستثمارية. وتوصي الدراسة بالاعتماد على القوائم المالية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، إظهار التضخم النقدي حتى يتم توفير معلومات صادقة وأكثر دقة لمعلومات القوائم المالية، لزيادة اطمئنان الموردين لابد من أن تأخذ القوائم المالية بعين الاعتبار آثار التضخم النقدي.

4/ دراسة أمل محمد محجوب محمد مالك 2006م⁽⁴⁾:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التضخم على قيمة الودائع الاستثمارية لدى بنك البركة السوداني وكذلك الوقوف على معدلات التضخم التي يوزعها البنك لأصحاب الودائع الاستثمارية وتتلخص مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية: هل تحصل الودائع الاستثمارية لدى المصارف التجارية السودانية على أرباح حقيقية؟. ما مدى إمكانية تطبيق معالجة أثر التغيير في القوة الشرائية لوحدة النقد في الواقع العملي؟ ما هو الأسلوب السليم الذي يتبعه المصرف عند ارتفاع معدلات التضخم؟ وتتمثل فرضيات الدراسة في: هنالك مفاهيم متباينة وأثار سالبة للتضخم والأرباح التي يحصل عليها المستثمرين في المصارف أرباح صورية وارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للودائع الاستثمارية واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي والوصفي وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة التضخم تفوق نسبة العائد على الودائع الاستثمارية وأثر ذلك سلباً على حجم نمو الودائع

(1) أمل محمد محجوب، أثر التضخم على قيمة الودائع الاستثمارية، رسالة ماجستير، غير منشورة، السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2006م.

وأيضاً تعديل الودائع الاستثمارية بالقوة الشرائية يؤثر على نتائج أعمال بنك البركة ومجموع أصوله وأوصت الدراسة ضرورة العمل بفتوى الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي الخاصة بحماية الودائع الاستثمارية وتشجيع المنظمات المهنية المحاسبية للبحوث المتعلقة بهذا الموضوع من أجل التوصل إلى مجموعة من المبادئ والأسس المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها لتحسين الأداء المنهي للمحاسبة

5/ دراسة مطر أحمد حسن عثمان، 2006م⁽⁵⁾:

تناولت هذه الدراسة أثر التضخم على قيمة الودائع الاستثمارية وهدفت إلى وضع قوائم مالية صحيحة تتماشى مع زيادة معدلات التضخم ومعرفة مدى أهمية عرض القوائم المالية ومدى صدقها ومعرفة مدى سلبية آثار التضخم على القوائم المالية، وتتمثل مشكلة الدراسة في أن المؤسسات المالية تعتمد في تسجيل عملياتها على التكلفة التاريخية لإجراء التحليل المالي ولكنها لا تعكس أثر التضخم على بيانات القوائم المالية مما يجعل التقارير المالية والمعلومات لا تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسات المالية وبنيت الدراسة على عدة فرضيات أهمها، هنالك أثر سلبي لزيادة معدلات التضخم على بيانات القوائم المالية، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمسح الاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى أن للتضخم أثراً واضحاً على القوائم المالية حيث يتسبب في فقدانها الواقعية والمصادقية وبالتالي لا يمكن الاعتماد على بياناتها في اتخاذ القرارات وأن عدم أخذ التضخم بعين الاعتبار ينتج عنه إظهار مبالغ وهمية ضمن القوائم المالية ويترتب على ذلك مواجهة الآثار السالبة التي تتضح من خلال بنود الزكاة والضرائب والأرباح، وأهم توصيات الدراسة بأن على المصارف أخذ معدلات التضخم بالحسبان عند تقديمها للتمويل طويل الأجل وعلى مستخدمي القوائم المالية مراعاة معدلات التضخم اعتماداً على بيانات القوائم المالية في اتخاذ القرارات.

6/ دراسة عاطف رجب، 2004م⁽⁶⁾:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التضخم على الودائع المصرفية من خلال دراسة الفترة من العام 1990 إلى العام 1999م، واعتمدت الدراسة على دراسة التأثيرات على حجم وقيمة الودائع في تلك الفترة، وأيضاً دراسة التأثيرات التي تحدث على الودائع المصرفية المودعة عن طريق المتغيرات المستقلة المتمثلة في سعر الصرف وعرض النقود، ولتحقيق

-
- (1) مطر أحمد حسن عثمان، أثر التضخم على بيانات القوائم المالية بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2006م.
 - (2) عاطف رجب نصر، أثر التضخم على الودائع المصرفية في السودان، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، السودان، جامعة النيلين، 2004م.

أهداف الدراسة أتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في قراءة البيانات واستخدام الأسلوب الإحصائي والقياسي لاستخلاص النتائج والتأكد من صحة الفرضيات، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود علاقة عكسية قوية بين التضخم والودائع وأنّ النقصان في التضخم يؤدي إلى زيادة الودائع بمعدل 0.087%.

من جهة أخرى عكس تحليل نموذج الانحدار المتعدد والذي استخدم لتحليل البيانات أنّ الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة الودائع بمعدل 2.520%.

كذلك كشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والودائع، حيث أنّ الزيادة في سعر الصرف تؤدي إلى زيادة الودائع بنسبة 0.087%.

الاختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة:

أنّ معظم الدراسات السابقة التي تناولتها الدراسة تطرقت إلى تقييم أثر التضخم على الأداء المالي للبنوك بصورة مباشرة، واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات لسابقة في تحديد مفاهيم الإطار النظري والمنهج لمناسب دراسة الظاهرة ومصادر الحصول على البيانات.

تطرقت الدراسة في سبيل معرفة أثر التضخم في الأداء المالي للبنوك إلى ثلاثة أنواع من العلاقات التي تعتبر من الأهمية بمكان لتفسير الظاهرة بوضوح ودقة، وهي العلاقة بين التضخم وحجم الودائع وحجم التمويل والعائد (الأرباح). واختلفت عن الدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية حيث أنها تناولت الظاهرة خلال الفترة (2006-2016)م. أما الدراسات السابقة تناولت الظاهرة في فترة (1978-2009)م.

كذلك اتفقت الدراسة مع جل الدراسات في المنهج المستخدم لاختبار صحة الفرضيات، وهو المنهج التحليلي، تطرقت الدراسة إلى دراسة حجم التمويل الذي لم يحظى بالاهتمام من قبل تلك الدراسات.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم ونظريات التضخم

المبحث الثاني: نشأة ومفهوم القطاع المصرفي

المبحث الأول مفهوم ونظريات التضخم

أولاً: مقدمة:

تهدف السياسات الاقتصادية بصورة عامة لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي والنمو الاقتصادي الاجتماعي من خلال العمل على تحقيق الاستقرار لأداء أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي معدل التضخم، البطالة، الصادرات، الواردات، حجم الودائع المصرفية، عرض النقود مؤشرات السلامة المالية للمصارف). إلا أن الأداء الفعلي لعدد من هذه المؤشرات غير موثوق، ويتطلب ذلك تبني السياسات والإجراءات التي يمكن أن تعالج هذه الاختلالات. يعتبر معدل التضخم من المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي يوليها الاقتصاديين ومعدّي القرارات الاقتصادية الاهتمام الخاص، وذلك لتأثير ارتفاعها على الاقتصاد والمستوى المعيشي للأفراد وحجم الاستثمار المحلي والأجنبي والإنتاج والسلع القابلة للتصدير، ويمتد تأثير التضخم على تخصيص أو توزيع الموارد الذي ينعكس بصورة واضحة على الميزان التجاري للدولة. فالتضخم ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في آن واحد، ناتجة عن اختلال العلاقات بين أسعار السلع والخدمات من ناحية، وأسعار عناصر الإنتاج (تكاليف المنتج، ومستوى الأرباح والأجور) من جهة أخرى وهي لا تقتصر على دولة دون أخرى بل هي ظاهرة عالمية تواجه معظم الدول وتمثل مصدراً للاضطرابات الاجتماعية والسياسية في عدد من الدول، وتتفاوت معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض وتختلف المسببات، وطرق العلاج ما بين النظام الاقتصادي التقليدي والإسلامي.

ثانياً: مفهوم التضخم: قد اكتسب التضخم العديد من المفاهيم منها "وصف فائض الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الأسعار السائد" وفي هذه الحالة قد لا يكون بالضرورة الارتفاع في الأسعار بل قد تتوفر موارد معطلة يمكن استخدامها لمواجهة فائض الطلب. أي بمعنى ليست بالضرورة أن يعني التضخم ارتفاع أسعار السلع والخدمات، بل يمكن أن ترتفع أسعار بعض السلع وتخفض أسعار أخرى وتبقى أسعار سلع أخرى ثابتة في ظل ظروف التضخم.

ثالثاً: تعريف التضخم:

- يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما⁽⁷⁾.

(7) خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، عمان، دار وائل للنشر، 2000م، ص249.

- وكذلك يعني نقود كثيرة تطارد سلع قليلة بفعل زيادة الأسعار⁽⁸⁾.
- هو ارتفاع متواصل في الأسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي أو زيادة تيار النقود عن القيمة الجارية للحجم المتاح من السلع والخدمات ولا يؤثر ذلك في مستوى العمالة العامة أو الدخل القومي الحقيقي⁽⁹⁾.
- كذلك يقصد بالتضخم زيادة وسائل الشراء في حوزة الجمهور دون ان يقابل ذلك زيادة في السلع المتداولة⁽¹⁰⁾.

رابعاً: أنواع التضخم:

1. التضخم الناتج عن جذب الطلب:

يعرف هذا النوع من التضخم على أنه الحالة التي يتجاوز فيها الطلب الكلي العرض الكلي ولفترة زمنية طويلة عند مستوى الأسعار الجارية أي بدفع الأسعار إلى أعلى نتيجة انتقال دالة الطلب الكلي إلى الأعلى، والأسعار الأعلى تخلق زيادة في القدرة الشرائية للنقود وهذا يجعل عملية التضخم مستمرة.

وجود موارد تساهم في الإنتاج لهذه السلع لمواجهة الطلب عليها، ونتيجة لذلك تأخذ الأسعار في الارتفاع.

ونستخلص من ذلك أن هذا النوع من التضخم يحدث عندما يفوق الطلب الكلي العرض الكلي في الاقتصاد. وعليه فإن الاقتصاد لا يستطيع الإيفاء بالإنتاج لتغطية الطلب.

2. التضخم الناتج عن دفع التكلفة:

يقع هذا النوع من أنواع التضخم عند قيام أصحاب العناصر الإنتاجية بزيادة أسعار تلك العناصر أكثر من الزيادة الحاصلة في الكفاءة الإنتاجية لها. فعندما ترتفع تكاليف العنصر الإنتاجي أسرع من الزيادة في الكفاءة الإنتاجية لها. فإن ذلك يترتب عليه زيادة في تكاليف المنشأة لكل وحدة تزداد. وهذه الزيادة في التكاليف ستمول إلى المستهلك وذلك بهدف أن المنشأة تحاول الحفاظ على مستوى أرباحها وبالتالي تقوم برفع أسعار منتجاتها وينظر إلى هذا النوع من التضخم على أنه يرجع إلى الزيادة الحاصلة في الأجور وقد تم ذلك بالفعل مع بقاء

(8) مجيد على حسين وعفاف عبد الجبار، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2004، ص324.

(9) عبد العظيم سليمان المهل وخالد حسن الببلي، الاقتصاد الكلي، نوفمبر 2010، جامعة السودان، ص90.

(10) عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك والسياسة النقدية، الطبعة الثالثة، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2005م، ص33.

الكفاءة الإنتاجية على ما هو عليه. وسيترتب على ذلك زيادة التكاليف والتي سيترتب عليها زيادة في أسعار السلع التي يتحملها المستهلك الأخير لتلك السلع⁽¹¹⁾.

3. التضخم المشترك:

قد ينشأ التضخم نتيجة سحب الطلب ودفع التكلفة سوياً بمعنى أن ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداولة بدون تغير في حجم الإنتاج وأن يتوافق ذلك مع زيادة في تكاليف عناصر الإنتاج من أجور وخلافها.

ولعلاج ذلك لابد من إتباع توليفة من السياسات تكافح التوسع النقدي وتسعى إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج في آن واحد.

4. التضخم المستورد:

يحدث هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة ويعرف هذا النوع على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج. وهذا يعني أن الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة الأسعار وتضطر إلى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار فالدول الصغيرة المنفتحة على العالم لا يمكن أن يكون لها أي دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها. فهي مستهلك صغير ولا يستطيع أن يؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره ومن هنا تستورد هذه الدول التضخم من العالم الخارجي⁽¹²⁾.

5. التضخم المفرط:

يعتبر هذا النوع من أسوأ أنواع التضخم حيث يرتفع مستوى الأسعار بأضعاف مستوياته الموجودة في السوق فيزداد معدل التضخم إلى ما يفوق 100% سنوياً. وغالباً ما يحدث هذا النوع من التضخم خلال فترات الحروب، حيث تنخفض مستويات الإنتاج إلى أدنى حد بسبب تأثير المنشآت الإنتاجية والبنى التحتية مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية والطرق والجسور بالحروب.

6. التضخم الزاحف:

يتسم هذا النوع من أنواع التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار. وهو ارتفاع في مستوى الأسعار العام بنسبة قليلة شهرياً بحيث يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بنسبة كبيرة قد تصل إلى 10%⁽¹³⁾.

(11) مجيد على حسين وعفاف عبد الجبار، مرجع سبق ذكره، ص 325.

(12) خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 260.

(13) السيد أحمد عبد الخالق، النقود والبنوك، الرياض، دار المريخ للنشر، 2002م، ص 115-116.

7. التضخم الجامح:

عادة يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الانتعاش أو مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر، أو في الفترات التي تعقب الحروب، لذلك يعتبر هذا النوع من التضخم أسوأ أنواع التضخم، حيث يفقد الناس الثقة في النظام الاقتصادي ويحدث عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن تصل فيها إلى حدود 50% و60% سنوياً أو أكثر من ذلك⁽¹⁴⁾.

8. التضخم المكبوت:

غالباً ما يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تأخذ بالاقتصاد الموجه، حيث تصدر الدولة نقوداً دون غطاء بهدف الإنفاق العام للدولة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على العرض بسبب وفرة النقد، فتلجأ الدولة إلى التدخل من أجل التحكم بالأسعار عن طريق تحديد حصص من السلع والخدمات لكل فرد، وكأن الدولة بذلك كبتت تحول الفجوة بين الطلب الأكبر والعرض الأقل، وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور الأسواق السوداء⁽¹⁵⁾.

9. التضخم الركودي:

في فترات الركود ينخفض الطلب الفعال وينخفض مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي فتتزايد معدلات البطالة، وإذا كان هنالك احتكار تام أو مهيمن فلا يستطيع أحد إجبار الشركات المحكرة على تخفيض أسعار سلعها وخدماتها في حالة الركود، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة⁽¹⁶⁾.

خامساً: أسباب التضخم:

1. زيادة الطلب على السلع والخدمات عن عرض السلع والخدمات: أو ما يسمى بالتضخم الطلبي ويقصد بهذه النظرية وجود ضغوط تصاعدية على الأسعار يكون مصدرها الأساسي عنصر الطلب وتحدث هذه الظاهرة عندما يكون عرض السلع والخدمات غير كافي لتغطية الطلب الذي يعكس رغبة وقدرة هؤلاء على شراء هذه السلع والخدمات فإذا كان لدى الأفراد الرغبة والقوة الشرائية لشراء كمية من السلع وإذا كان المعروض من هذه السلع لا يكفي لتلبية هذه الرغبات فإن النتيجة هي ارتفاع أسعار هذه السلع وأن الوسيلة الوحيدة لحصول كل فرد

(14) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، الجزائر، دار الفكر، ص 215.

(15) غازي حسين عناية، التضخم المالي، مصر، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2000م، ص 56.

(16) خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الرابعة، عمان، دار وائل للنشر، 2001م، ص 260.

على ما يريده من هذه السلع هو دفع سعر أعلى مما يدفعه الآخرون وإذا تصورنا أن كل شخص قام باستخدام هذه الطريقة اتضحت لنا الكيفية التي تتصاعد بها الأسعار.

إنَّ زيادة الطلب زيادة كبيرة ومستمرة تجعل العرض من السلع والخدمات غير قادر على الاستمرار في السباق بشكل يحقق المساواة بينهما لان هنالك حدود للمعدلات التي يزداد بها الإنتاج. ولهذا يمكن أن نستنتج أنَّ زيادة الطلب زيادة كبيرة وبشكل مستمر تؤدي في الخطوة مده بحجم هذه الفجوة بين العرض والطلب ولعل هذه النتيجة هي الخطوة الأولى في فهمنا لهذا النوع من التضخم أما الخطوة الثانية هي معرفة

الوسائل التي تؤدي إلى زيادة الطلب وأهم هذه الوسائل ما يلي:

أ. الإنفاق: عندما يزيد الإنفاق تتحول هذه الزيادة إلى دخول إضافية للوحدات الاقتصادية المختلفة غير أنه عندما ترتفع الدخل تزداد القدرة الشرائية. وكذلك الرغبة في شراء السلع والخدمات وهذه تشكل ضغطاً على سوق السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار إن لم يزيد العرض زيادة كافية.

ب. كمية النقود: تؤدي زيادة الكمية المعروضة من النقود إلى زيادة الدخل النقدية لمعظم الأفراد في المجتمع لأن النقود شأنها في شأن اي سلعة أخرى عندما يزيد المعروض عن المطلوب منها ينخفض سعرها وفي حالة النقود تنخفض قيمتها أو قوتها الشرائية بمعنى أنه يسهل الحصول عليها وهذا بالطبع يغري بإنفاقها على شراء السلع والخدمات المختلفة. الأزمات والكوارث: يزداد الطلب عادة عند حدوث أزمات ومشابه ذلك وقد يكون مرد هذه الزيادة في الطلب رغبة الأفراد لشراء أكثر مما يحتاجه من السلع من باب الاحتياط والاستعداد للمستقبل الذي أصبح مكفهرًا بالمخاطر بسبب ما جد من ظروف كما أنه قد يكون نتيجة الإنفاق الطارئ الذي يعتبر أمراً لا مفر منه لتحويل الحروب أو الخروج من الأزمة إلى ارتفاعات كبيرة في الأسعار⁽¹⁷⁾.

2. التضخم الناشئ عن التكاليف (تضخم دفع النفقة): يواجه المنتجون أحياناً تزايداً مفاجئاً في تكاليف عناصر الإنتاج أو في بعض المواد الأولية وخاصة عندما يجد المنتج نفسه أمام نقابات عمال قوية قادرة على رفع مستوى الأجور للعمال دون أن يقابل ذلك ارتفاع في مستوى الإنتاجية، مما يعني تراجع حجم وكميات السلع المنتجة والمعروضة في الأسواق أي انخفاض العرض في ظل طلب شبه ثابت أو متراجع مما يترك أثراً ملموساً على السعر النهائي للمنتجات المحلية.

(17) عبد العظيم سليمان المهمل وخالد حسن البيلي، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 99-100.

3. تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي: نتيجة لممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دولة من قبل قوى خارجية، وفي حالة الحصار الكلي ينخفض الاستيراد والتصدير للسلع، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي ارتفاع الأسعار.

4. التضخم الناشئ عن زيادة الفوائد النقدية: من أحد أكبر أسباب التضخم وينتج عن إضافة الفائدة إلى رأس المال المستثمر (الربا).

طرق قياس التضخم:

1. مؤشر سعر المستهلك (CPI): ويسمى بمؤشر تكلفة المعيشة وذلك لربطه التضخم بالدخول الحقيقية للمستهلكين. ويستخدم مؤشر سعر المستهلك ليعكس التغييرات التي تحدث في أسعار سلة السوق وبذلك يمكن وضع مؤشر واحد لكافة السلع والخدمات سواء كانت هذه المجموعة تدل على تشكيلة قطاعية لمجموعة من النشاطات كسلع زراعية أو خدمات توزيعية، أو تتناول تصنيفاً إقليمياً أو حسب المدن حيث يعطى مؤشراً واحد لكل إقليم أو لكل مدينة.

وينتقد هذا المؤشر لأنه ينحصر في أسعار عدد من السلع والخدمات ولا يشمل كافة السلع والخدمات التي تدخل في مشتريات غالبية المستهلكين وبالتالي فإن الناتج لا يعكس حركات أسعار تتباين من حيث الاتجاه أو المعدل. وبذلك ينفصل التحليل الجزئي لواقع أسعار بعض المنتجات أو الأسر مع التحليل الكلي لحركة المستوى العام للأسعار. وبالتالي لا يساعد (المؤشر المعتمد) على استخدام تغييرات الأسعار لتمييز مستويات التفاوت في الكفاءة النوعية للمنتجات المعنية بالقياس.

2. مؤشر السعر المرجح: يقوم هذا المؤشر على إعطاء أوزان لأسعار السلع والخدمات التي تتضمنها سلة الدراسة وذلك حسب الأهمية الاقتصادية للمنتجات المعنية على أن تكون الأوزان متناسبة مع الإنفاق الكلي من قبل المستهلكين على هذه المنتجات.

3. مؤشر سعر المنتج (PPI): وسمي خطأً بمؤشر سعر الجملة وهو يشبه مؤشر سعر المستهلك (CPI) إلا أنه يختلف عن الأخير في إهمال أسعار الخدمات وعدم قياس أسعار الاستلام من قبل أصحاب الأعمال. وزيادة في الدقة يعتمد الأوزان الثابتة حسب الأهمية النسبية للنشاطات المختلفة أو لشحنات المنتجين ضمن قطاعات معينة.

4. مخفض السعر الضمني للناتج (GDP): ويحتسب هذا المؤشر باستخدام الصيغة الآتية:

$$\text{GDP الاسمي} \times 100 + 1$$

الأسعار القياسية والأرقام

أو يحدد من خلال نسبة الناتج (GDP) بالعملية الجارية إلى الناتج (GDP) بالعملية الثابتة. فيتم تخفيض مستقل لكل مكون من مكونات الناتج بمؤشر سعري ملائم ثم يتم تجميع المكونات المخفضة.

وعليه يكون المؤشر متوسط متحرك مخفض يحتسب بمتواليات هندسية لسلاسل أوزان لمقارنة أسعار كافة السلع النهائية خلال سنة معينة مع أسعار هذه السلع في سنة الأساس⁽¹⁸⁾.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ارتفاع معدلات التضخم:

1. الأثر على عدالة توزيع الدخل: يحدث هذا الأثر أكثر من صدى في المجتمع. فمن ناحية يتأثر أصحاب الدخل الثابتة من الموظفين ومتقاعدين وغيرهم بشكل ملموس وكبير من جراء الانخفاض في القوة الشرائية لدخولهم في حين يعود التضخم إلى حد ما بالنفع على المنتجين

2. أصحاب الأعمال الذين ارتفعت أسعار منتجاتهم: ويكون ذلك أكثر وضوحاً في حالة تفاوت ارتفاع الأسعار بين السلع والخدمات المختلفة، فالذين ارتفعت أسعار سلعهم ارتفاع عادياً أو معتدلاً.

من ناحية أخرى، يستفيد المقترضون بشكل أكبر من ارتفاع الأسعار، ويتضرر المقرضون كثيراً من ذلك.

فالمبلغ الذي حصلت عليه اليوم، عند حدوث تضخم متسارع، يفقد نسبة كبيرة من قوته الشرائية في المستقبل أو عند سداه. وعليه فإن عمليات البيع الأجل (بالتقسيط) تتأثر بشدة من الفرات التي يتوقع فيها تزايد الأسعار بشكل مستمر ويغدو من الصعب استخدام هذه الطرق من البيع في الدول التي تشهد باستمرار تزايداً متسارعاً في المستوى العام للأسعار.

3. الأثر على التجارة الخارجية: يؤدي ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً انخفاض تنافسيتها في أسواقها الخارجية مما يعني تراجع حجم الصادرات في البلد المعني. كما يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة نسبة إلى نظيراتها المحلية التي ارتفعت أسعارها إلى ازدياد حجم الاستيراد مما يعني زيادة الاعتماد على الخارج واختلال ما يسمى بالميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات) للبلاد وتصبح محصلة ذلك النزوح والاستيراد والإحجام عن السلع المحلية وتراجع حجم الإنتاج المحلي وتعطل جزء كبير من الطاقة الإنتاجية⁽¹⁹⁾.

4. الأثر على توزيع الثروة: إن للتضخم أثراً على توزيع الثروة بشكل أصول عينية، حيث أن الأفراد الذين يملكون عقارات وأراضي تزيد حجم ثروتهم في حالة التضخم بحيث يصبح

(18) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر، 2005م، ص 197-200.

(19) خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 261، 264.

بإمكانهم بيع هذه العقارات والأراضي بمبالغ نقدية تفوق ما دفعوه عند قيامهم بالشراء. وبالعكس ذلك فإن الأفراد الذين لديهم أصول نقدية سوف يتعرضون لخسارة أثناء وجود حالة التضخم، حيث يتقاضون سعر للفائدة وهذا غالباً ما يكون سعر للفائدة أقل من معدل الزيادة في الأسعار، مما يترتب عليه انخفاض في قدرتهم الشرائية، أي بمعنى انخفاض القيمة الحقيقية للثروة.

5. الأثر على الاستثمار: يؤثر التضخم تأثيراً سلبياً على قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتفع أسعار العقارات والمواد الأولية وأجور العمل مما يترتب عليها ارتفاع في التكاليف للمشروعات الجديدة ومن ثم يقل معدل الربح لهذه المشروعات مما يحجب المستثمرين الأجانب من القيام في الاستثمار في الدولة المعنية التي تعاني من مشكلة التضخم. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن حتى في ظل ظروف التضخم ممكن تدفع الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المعني بالتضخم تأخذ تلك الاستثمارات الإنتاجية مما يؤثر سلباً على مسار التنمية الاقتصادية في البلد المعني⁽²⁰⁾.

6. الأثر على الدائنين والمدنيين: يؤثر التضخم على الدائنين والمدنيين لأنه يخفض القيمة الحقيقية للنقود والقيمة الحقيقية لوحدة النقود هي مقدار السلع التي يمكن الحصول عليها مقابل هذه الوحدة.

وكذلك يؤثر في أسعار الفائدة فإذا كان التضخم (صفر) ثم ارتفع إلى 6% وسعر الفائدة في كلا الحالتين 5% في هذه الحالة المقرض يخسر وبالتالي يرتفع سعر الفائدة ويقل الاستثمار فالتضخم يرفع سعر الفائدة ولهذا ينعدم الاستثمار.

7. الأثر على ميزان المدفوعات: يؤدي التضخم إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات فهو يعمل على تخفيض الصادر وتشجيع الوارد وبالتالي يؤدي إلى تغير في سعر الصرف، قلة الصادر قلة عرض العملات الحرة وزيادة الطلب على العملات زيادة الطلب على الوارد وانخفاض سعر الصرف⁽²¹⁾.

آثار التضخم:

هناك ثلاثة مظاهر سلبية للتضخم هي أن:

1. تغيرات الأسعار يمكن أن تجعل التعاقدات طويلة الأجل غير مجدية: ففي ضوء تغيرات معدلات التضخم فإنه لا يمكن التنبؤ بها على وجه التأكيد. وحيث ان معظم العمليات التبادلية بالسوق تشمل التعاقدات طويلة الأجل، والتي تعقد على أساس شروط نقدية معدنية Money Terms فإن حدوث التضخم غير المتوقع يغير نتائج التعاقدات طويلة الأجل مثل الرهون

(20) مجيد على حسين وعفاف عبد الجبار، مرجع سبق ذكره، ص 326-327.

(21) عبد العظيم سليمان المهمل وخالد حسن الببلي، مرجع سبق ذكره، ص 96-98.

العقارية، ووثائق التأمين على الحياة، ومعاشات التقاعد والسندات وغيرها من الاتفاقيات التي تتضمن علاقة بين مقرض ومقترض.

2- التغيرات السريعة في الأسعار تسبب عدم التأكد: فإذا كان هناك عدم تأكد، فأن الأسعار سوف ترتفع أو تتخفف أو تستمر على حالها فإن أي تعاقدات ذات بعد زمني تصبح متوقعة على الصدفة بسبب ظروف عدم التأكد. فالقائمون بأعمال المباني لا يعرفون ما إذا كانوا يضعون 2.5% أو 10% لإتمام تعاقدات بشأن تنفيذ تلك المباني حتى لو كان معروفاً أن التضخم يزيد تكلفة البناء بقدر ما، خلال الوقت اللازم للبناء. كما أن اتحادات العمال لا تعرف ما إذا كان يمكنها أن تقبل التعاقدات التي تتضمن زيادة في الأجر قدرها 5% لفترة سنتين قادمتين. ذلك أن التضخم يمكن أن يبطل تأثير الزيادة على نحو جزئي أو كلي. فإذا لم يكن توقع تغيرات الأسعار ممكناً (على سبيل المثال، إذا كانت الأسعار ترتفع في كل عام بمعدل 10% ثم تستقر لمدة سنة أو سنتين ثم تتزايد من جديد بمعدل 10% أو 15%) فلن يستطيع أحد أن يعطي توقعاً محدداً ولا بد أن يأخذ التبادل النقدي طويل الأجل عدم التأكد وتزداد صعوبة توقع مدى ارتفاع الأسعار والتكاليف الناشئة عن التضخم في الحسابان في الأجل الطويل وفي نطاق زيادة عدم التأكد فإن كثيراً من صانعي القرارات يمتنعون عن التبادل بما في ذلك العقود طويلة الأجل. وهكذا يفقد الطرفان مكاسب متبادلة، وتخفيض كفاءة السوق.

ويرى بعض المراقبين أن العشوائية المرتبطة بمعدلات التضخم عالية ومتغيرة تضعف من شرعية النظام الاقتصادي، كما تضعف من الروابط بين الجهود الإنتاجية والحوافز. والرابحون في العملية الاقتصادية هم أصحاب الحظ في تحقيق الكسب غير المتوقع (القدرى) أكثر من هؤلاء الذين يقومون بعرض السلع والخدمات والموارد الإنتاجية للآخرين بشكل كفاء.

وبعمل عدم التأكد وما يصاحبه من كسب غير متوقع، على أضعاف قدرة الأسواق

على:

أ. توصيل المعلومات عن الندرة النسبية.

ب. تقديم الحوافز لصانعي القرار حتى يتصرفوا بفعالية وكفاءة مع المشاكل الاقتصادية الأساسية (كيفية تحويل الموارد النادرة إلى سلع مرغوبة).

3. الموارد الحقيقية تستخدم على نحو يمكن صانعي القرارات من حماية أنفسهم من التضخم: ذلك أن الفشل في تحديد معدل التضخم على وجه الدقة يولد أثراً قوياً على ثروة الفرد، فإن الأفراد يحولون الموارد النادرة من إنتاج السلع والخدمات المرغوب فيها إلى الحصول على معلومات عن معدل التضخم في المستقبل. وسوف يصبح التنبؤ بالتضخم والاستشارات المالية صناعة رائجة خلال فترات التضخم. وسوف يستخدم الأفراد المنتجون

في قوة العمل مواهبهم لتحديد تحركات الأجور والأسعار في المستقبل ولتعديل قراراتهم لحماية ثروتهم ودخلهم في المستقبل في مواجهة التغيرات المتوقعة هذه العملية للحصول على المعلومات وتعديل القرارات عملية ذات تكلفة عالية. فعلى سبيل المثال لن تستطيع المنشأة تحديد قوائم أسعار منتجاتها لأي فترة مقبلة. كما يجب أن يتم تعديل الكتلوجات وإصدارها باستمرار خلال تلك الظروف وهكذا يكون تخطيط الأعمال عديم الجدوى بسبب الحاجة إلى إعادة تقييم أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات كما يؤدي استخدام الموارد النادرة في كل من هذه الأنشطة إلى خفض بدائل الاستهلاك المتاحة للناس⁽²²⁾.

وسائل معالجة التضخم:

1. **تخفيض الإنفاق:** وتهدف هذه السياسة إلى تخفيض الإنفاق سواء كان الإنفاق الحكومي أو الإنفاق الخاص لكفح معدلات الزيادة في الأسعار.
2. **تخفيض كمية النقود:** ويمارس هذه السياسة البنك المركزي الذي يقوم بتخفيض عرض النقود بهدف الحد من تزايدها.
3. **رفع نسبة الضرائب:** تهدف هذه السياسة إلى امتصاص القوة الشرائية الموجودة في المجتمع عن طريق رفع معدلات الضرائب التي هي عبارة عن مبالغ تستقطع من الدخل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
4. **القروض:** وقد تلجأ الدولة إلى الاقتراض من القطاع الخاص لغرض مكافحة التضخم وغالباً ما يلجأ إلى هذه السياسة عندما لا تكفي الوسائل السابقة للقضاء على التضخم، كما يمكن أيضاً معالجة التضخم عن طريق الضغط على التكاليف بالشكل الذي لا يجعلها ترتفع بمعدلات تضخمية لأن زيادة الأجور بمعدلات تفوق المعدلات التي ارتفعت بها إنتاجية العمل وارتفاع الأسعار بمعدلات أكثر من تلك التي ترتفع بها التكاليف تعتبر من مسببات التضخم⁽²³⁾.

(22) جيمس جاورتي وريكارد استرب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، 1999م، ص 219-221.

(23) عبد العظيم سليمان المهمل وخالد حسن الببلي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

المبحث الثاني

نشأة ومفهوم القطاع المصرفي

مقدمة:

زيادة حاجات الإنسان وتعددتها وتجدها من جهة وندرة الموارد من جهة أخرى جعلته يبحث بحثاً مضنياً عن موارد جديدة لتلبية حاجاته ورغباته واقترب بحثه عن الموارد وزيادة حجم الإنتاج في المجالات المختلفة بوجود مؤسسات مالية تعمل في أكثر من نطاق لتوظيف هذه الأموال.

والبنوك تعتبر واحدة من تلك المؤسسات التي لازمت الإنسان منذ فترة بعيدة بعد أن قضى الإنسان على عيوب المقايضة باستخدام النقود كوسيلة للتبادل لازمت البنوك التي تعتمد اعتماداً أساسياً في عملها على النقود. والنقود التي استخدمها الإنسان متنوعة بدأت بالسلعية وانتهت بالائتمانية.

وقد درج الأفراد منذ القدم أن يضعوا ثقتهم في أحد الأفراد ممن عرفوا بالأمانة وحسن الخلق، ويأتمنوه على ما لديهم من مال، وكان المودع يحصل إيصال بمقدار وديعته وعندما يسحب شيئاً منها يخصمه على ظهر الإيصال ويقابل الأشخاص هذه الإيصالات بالقبول وتداولها في معاملاتهم بالتظهير أولاً ثم لم تعد هنالك حاجة للتظهير، وأصبح الإيصال يُصدر لحامله، وبهذا أصبح الإيصال ورقة نقدية وأصبح يصدرها بنكاً.

نشأة المصارف:

اختلفت الآراء حول نشأة البنوك الأولى، فالرأي الأول يُرجع نشأة البنوك إلى كبار المرابين بإيطاليا، وبالتحديد في مدينة البندقية. كان هؤلاء التجار يقومون بإقراض الأموال التي تودع لديهم في شكل ودائع بفائدة ويحصلون على فائدة نظير هذه القروض والعائد الذي يحصل عليه التاجر يتمثل في حاصل طرح الفائدة التي يقرضها البنك على المقترضين والفائدة الأولى التي يتعهد بدفعها للمودعين.

ويرى البعض أن أول ظهور للبنوك كان في إيطاليا في مدينة البندقية عام 1157م حيث كان الأشخاص يجلسون في مناضد في سواحل إيطاليا الواسعة ويقومون باستبدال النقود المحلية بعملات أجنبية Exchange. وكانت المنضدة التي يجلس عليها التاجر تدعى Bunco باللغة الإيطالية التي جاءت منها كلمة بنك Bank.

يرى المؤرخون أن بنك البندقية السابق الذكر هو أول بنك في التاريخ وكان الهدف من إنشائه هو إقراض الجمهورية بما تحتاجه من أموال بسبب حروبها مع الإمبراطورية الشرقية في القرن الثاني عشر. ثم اتسع نشاط البنك فكان يقبل الودائع ويفتح الحسابات الجارية

للأفراد وظل يعمل هذا البنك حتى سنة 1797م حيث زال بزوال الجمهورية التي أنشأته. وفي سنة 1407 أنشئ بنك جنوة وكان في الأصل عبارة عن مجموعة الدائنين الذين أقرضوا الدولة نقوداً بضمان إيراداتها وإيراد المستعمرات.

وانتشرت فكرة البنوك من إيطاليا إلى بقية دول أوروبا والعالم حيث أسس بنك أمستردام في العام 1709م وبنك برشلونة في العام 1403م ثم انتقلت فكرة البنوك إلى الشرق وإلى الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية وإلى كل دول العالم.

والسبب وراء انتشار البنوك في دول أوروبا الغربية قبل الدول الأخرى هو ازدهار النشاط الاقتصادي نتيجة لحركة الكشوفات الجغرافية وسياسة التجاربيين في القرن السادس عشر. دفعت سياسة التجاربيين في أوروبا الدول التي مارستها إلى أن تثري ثراءً كبيراً بعد تأسيس البنوك بصورتها الحالية، فإنجلترا مثلاً حينما مارست السياسة التجارية التي كسبت من ورائها الكثير في حاجة إلى بنوك لإيداع أموالها التي حصلت عليها من أساطيلها التجارية وكذا الحال بالنسبة لأسبانيا وفرنسا.

أعقت آراء التجاربيين آراء الكلاسيك التي قادت إلى ظهور الثورة الصناعية. والسبب المباشر وراء توسع الإنتاج في ذلك الأوان هو ظهور فلسفة التخصص وتقسيم العمل الدولي. أدى التخصص في العمل (الحرفي والمهني والصناعي والدولي) إلى ازدهار الاقتصاد وبالتالي إلى توسيع العمل المصرفي في أوروبا وفي بقاع العالم الأخرى. نتج عن ذلك كله تطوير لأسواق المال والبورصات التي تعتبر ساحات تتبع فيها البنوك والمؤسسات الوسيطة الأسهم والمستندات والأوراق المالية الأخرى.

أمّا في العصر الحديث، وبعد دخول العالم في حربين عالميتين، وبعد حدوث الأزمة الاقتصادية الشهيرة خلال الفترة (1929-1933)م (الكساد العظيم) انخفض أداء هذه المؤسسات⁽²⁴⁾.

الوظائف الأساسية للبنوك:

تعتبر وظيفة الإقراض والاقتراض الوظيفة الأساسية للبنوك منذ نشأتها الأولى، بالإضافة إلى وظيفة إصدار النقود واستقبال الودائع والاحتفاظ بها وتمويل النشاط الإنتاجي في جميع قطاعاته وبيع وشراء الأوراق المالية لصالح العملاء. ويمكن إيجاد وظائف البنوك الأساسية فيما يلي:

1. استقبال وظائف العملاء وتوظيفها: يقوم البنك بخطوة هامة جداً بعد تأسيسه مباشرة، وهذه الخطوة تميزه عن كثير من المؤسسات المالية، وهي استقبال ودائع العملاء بعد عمل الدعاية

(24) عثمان يعقوب محمد، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.

الكافية لذلك. ويستقبل البنك الودائع في شكل ثلاثة حسابات رئيسية. الحساب الأول هو الحساب الجاري Current Account والحساب الثاني هو الحساب الآجل Deposit Account أما الحساب الثالث هو الحساب الادخاري saving account.

2. تسهيل أداء الدين ونقل الأموال: يستطيع المدين أن يوقع على شيك مسحوب على حسابه الجاري بالبنك لصالح الدائن، وبذلك تبرأ ذمته كما يستطيع المودع أن يسحب شيكات وتقوم البنوك بدفعها في المكان الذي يرغبه الدائن. كما أن الشخص المسافر إلى مكان بعيد أصبح في غير حاجة إلى نقل النقود معه، بل يكفي أن تكون معه شيكات أو أوامر دفع مسحوبة على بنك في الجهة التي سينتقل إليها.

3. إصدار النقود: تقوم البنوك عادة بإصدار نوعين من النقود، النقود الورقية والنقود المصرفية. وإصدار النقود الورقية من وظائف البنك المركزي Central Bank، أما إصدار النقود المصرفية أو الائتمانية فيكون من وظائف البنوك التجارية. النقود الورقية يعني إصدارها وطباعتها، أما النقود المصرفية فهي عبارة عن حقوق تصدر مقابل الودائع التي بحوزة البنوك التجارية، وهي في الغالب تكون كمياتها أكبر من كمية النقود المودعة. وتعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الحساسة للبنوك التجارية.

4. تحسين المستوى المعيشي للأفراد: تقدم البنوك التجارية والمتخصصة القروض المناسبة في مجالات الاستثمار المختلفة وقيامها بوظيفة التمويل تمكن المنتجون من زيادة إنتاجهم وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال تحسن دخولهم. والبنوك لا ينحصر عملها في نشاط معين إلا إذا دعا الأمر إلى ذلك. ولكن في الغالب تمول كل القطاعات في المجتمع.

5. تساهم البنوك في إبقاء الأموال الوطنية: المصارف بمثابة أوعية للنقود. فكلما كانت متوفرة في بلد معين كلما تمكن أفرادها من حفظ أموالهم بها. والعكس يكون في حالة عدم توفر هذه الأوعية فإن الأشخاص يضطرون إلى تصدير أموالهم إلى دول أخرى. ويترتب على ذلك فقدان الدولة الكثير من عملاتها وبالتالي تكون محرومة من فرص الاستثمار المناسب.

تقسيمات البنوك:

هنالك أكثر من أساس يمكن الاعتماد عليه عند تقسيم البنوك. فعلى أساس الملكية، تقسم البنوك إلى بنوك حكومية وبنوك القطاع العام وبنوك فردية وبنوك القطاع الخاص. والبنوك الحكومية تحوز على أكثر من 50% من أسهم تأسيسها والعكس بالنسبة لبنوك القطاع الخاص فهي التي تحوز على أكثر من 50% من رأسمالها.

وعلى أساس المجال تقسم البنوك إلى بنوك تجارية وبنوك مركزية وبنوك متخصصة وأشباه بنوك وبنوك إسلامية. فالبنوك التجارية هي التي تمنح قروض قصيرة الأجل والبنوك

المركزية تقوم بوظائف مختلفة تعجز البنوك الأخرى القيام بها وأهمها وظيفة إدارة الائتمان. أما البنوك المتخصصة فهي التي تخصصت في نشاط معين كالبنوك الزراعية والعقارية والصناعية وبنوك الثروة الحيوانية وغيرها. وأشباه البنوك هي عبارة عن مؤسسات مالية عملها شبيه بعمل البنوك لكنها لا تطابقها تماماً. ومن أمثلة أشباه البنوك نجد شركات التأمين والصناديق البريدية التي ينشئها صغار الموظفين في المصالح الحكومية المختلفة⁽²⁵⁾.

1. البنك المركزي: هو المؤسسة التي تشغل مكاناً رئيسياً في سوق النقد والذي يقف على قمة النظام المصرفي على خلاف الأمر بالنسبة للبنوك التجارية إذ أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في النظام الرأسمالي ليس هو تحقيق أقصى ربح ممكن بل خدمة السياسة الاقتصادية العامة، من خلال قيادة السياسة النقدية المسطرة.

تعتبر نشأة البنوك المركزية من أحدث صور تطور الجهاز المصرفي. فمع اتساع النشاط الاقتصادي اتجهت الحكومات إلى منحها امتياز إصدار النقد الورقي. وتم تركيز هذه الوظيفة في مصرف وحيد وأضافت صفة الإلزام في قبول الأوراق النقدية التي تصدرها. إن نشأة البنوك المركزية ترجع إلى التطور الذي طرأ على وظيفة هذه البنوك. ففي بداية الأمر اقتصر دورها على القيام بإصدار أوراق البنكنوت والمحافظة على ثبات قيمة النقد في المبادلات الخارجية، إلا أن الأمور تغيرت وأصبحت تتولى وظيفة تنظيم الائتمان بالإضافة إلى وظيفتها السابقة.

بعض خصائص البنك المركزي:

1. يقوم البنك المركزي بإصدار ما يسمى بالنقود القانونية أي تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وتحويل الأصول النقدية إلى أصول حقيقية.
2. لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد حيث انه يهتم بتنظيم ورقابة عمليات البنوك التجارية، ومن ثم لا يمكن أن ينافسها في نشاطها خاصة وانه يعتبر بنكاً لهذه البنوك يحتفظ لديه بالأرصدة التي يوجبها القانون، كما يقوم بإصدار النقود القانونية دون غيره من البنوك.
3. يختلف هدف البنك المركزي عن هدف البنوك التجارية المتمثل في خدمة السياسة الاقتصادية العامة للدولة.
4. يتمتع البنك المركزي بسلطة قانونية باستخدام وسائل معينة يستطيع من خلالها ان يلزم البنوك التجارية بتنفيذ السياسة النقدية التي يرغبها⁽²⁶⁾.

(25) عثمان يعقوب، مرجع سبق ذكره، ص 52-55.

(26) حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، مصر، ابتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2009م، ص 112-116.

2. **البنوك التجارية:** كان الصاغة والصارفة يقرضون من أموالهم الخاصة وبدأوا يقرضون أيضاً من بعض الودائع التي لديهم. وفي مقابل ذلك بدأوا يدفعون للمودعين نسبة من الفوائد التي تعود عليهم من القروض التي يمنحونها بعد أن كانوا في البداية يأخذون منهم عمولة إيداع. وهكذا تطورت الفكرة خطوة إلى الأمام. غير أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد بل حدثت خطوة أخرى مؤداها أن أولئك الصاغة والصارفة التجار بعد أن اتسعت أعمالهم وبدأوا يتخصصون تماماً في عمليات تلقي الودائع ومنح القروض وأطلقوا على أنفسهم لقب المصارف خطأ خطوة جزئية مثلت ثورة في المسألة النقدية والمصرفية وهي منح القروض من ودائع ليس لها وجود فعلي لديهم. لقد بدأوا بالفعل يخلقون الودائع ويصنعون السيولة. ومثلت هذه العملية أهم وظيفة من وظائف المصارف التجارية لدرجة أنها تعرف الآن باسم مصارف الودائع Deposit Banks. ورغم أن هناك حدوداً معينة لا تستطيع هذه المصارف أن تتجاوزها في عملية خلق الودائع، إلا أنها استطاعت بالفعل عن طريق هذه العملية خلق نقود جديدة (هي النقود الكتابية) وزيادة حجم وسائل الدفع الموجودة في المجتمع. وتمثل هذه النقود الجزء الأكبر من العرض النقدي في الدولة المتقدمة.

وظائف المصارف التجارية:

- أ. قبول الودائع التي قد تكون بعضها تحت الطلب لأجل أو ودائع ادخارية.
- ب. خلق النقود والائتمان.
- ج. خلق الأوراق التجارية.
- د. إصدار الأوراق المالية في شكل أسهم وسندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الأوراق في سوق المال.
- هـ. بيع وشراء الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها.
- و. منح القروض للهيئات والمنشأة والأفراد.
- ز. القيام بالخدمات بالنيابة عن العملاء مثل إنجاز عمليات التحويلات النقدية بين العملاء وبين بعضهم البعض.
- ح. إصدار خطابات الضمان التي يطلبها العملاء و تحصيل شيكان وكمبيالات العملاء وسداد ديونهم نيابة عنهم.
- ط. التعامل بالبيع والشراء في العملات الأجنبية.
- ي. تأجير الخزائن الحديدية والخزائن الليلية ومخازن للعملاء.

ك. القيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب عملائها الذين ليس لديهم من الوقت أو من الخبرة ما يمكنهم من مباشرة عمليات الاستثمار بطريقة مضمونة وبدرجة كفاية مرتفعة⁽²⁷⁾.

موارد المصارف:

1. الموارد الذاتية:

وتشمل بندين رئيسيين هما:

أ) رأس المال المدفوع: وهو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساساً في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه. ومن هنا، فهو يعكس حجم النشاط المتوقع مزاولته، فضلاً عن تساؤل أهميته بالمقارنة مع الموارد الأخرى للمصرف، ومع ذلك فهو يعتبر مؤشراً لمتانة المركز المالي للمصرف. والثقة التي يحظى بها في الدوائر المالي وعادة تفرض التشريعات المصرفية حدوداً دنياً على رأس المال المدفوع ولا يمنع من زيادته بعد التأسيس ولكنها من ناحية أخرى، تحول دون إمكانية سحبه إلا في حالة إشهار الإفلاس. ومع ذلك، أحياناً قد يسمح بسحب جزء من رأس المال المدفوع لمواجهة خسارة ما أو لتلبية غرض استثماري معين.

ب) المخصصات والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة: المخصصات هي تلك الأرصدة التي يتم تحميلها على إجمالي الأرباح المحققة في نهاية الفترة المالية وذلك بغرض مواجهة ظروف غير مرغوبة معينة ومن أمثلة ذلك مخصصات الديون المشكوك فيها ومخصصات خسائر محفظة الأوراق المالية ومخصصات الضرائب. وبالطبع فإن هذه الأرصدة تُعد بكاملها موارد ذاتية حيث أن بعضها يمثل التزامات على المصرف قبل الغير ولكن ما تبقى من هذه الأرصدة بعد مقابلة الالتزامات الفعلية في الأغراض المخصصة من أجلها هو الذي يعد مورداً ذاتياً للمصرف.

أما الاحتياطيات فهي الأرصدة التي يجنبها المصرف من صافي أرباحه المعدة والقابلة للتوزيع على المساهمين. وبعض هذه الاحتياطيات قانونية إجبارية يلتزم المصرف بتكوينها بنص القانون والبعض الآخر احتياطيات اختيارية أو اتفاقية المصرف طوعية بتكوينها لتدعيم مركزه المالي.

أما الأرباح غير الموزعة فهي تلك المبالغ التي يعمد المصرف عدم توزيعها من إجمالي أرباحه وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث أنه يتم حسابها عند تقدير الموارد المتاحة للاستخدام أو التوظيف.

(27) محمد يونس وعبد المنعم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، مصر، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003م، ص (2013-2016) م.

2. الموارد غير الذاتية:

وهي الموارد المالية التي تتوفر للمصرف من غير المساهمين. وهي تمثل بصفة عامة النسبة الكبيرة من إجمالي موارده. وتمثل هذه الموارد أساساً في مختلف الودائع التي يحصل عليها مصرف من الأفراد والهيئات والمشروعات والمختلفة والإيداعات والقروض التي يحصل عليها المصرف من المصارف التجارية الأخرى سواء كانت محلية أو أجنبية ومن المصرف المركزي.

3. الودائع: وهي تأخذ عدة صور أهمها:

(أ) الودائع الجارية: وتعرف في بعض الأحيان باسم الودائع تحت الطلب إشارة إلى أن العميل يستطيع أن يسحبها في أي لحظة من الزمن وبدون إخطار المصرف مقدماً. ولذلك فإن نسبة الاحتياطي النقدي المقابلة لها عادة مرتفعة بالمقارنة بالأنواع الأخرى من الإيداعات ومن هنا فالمصارف لا تدفع عنها عادة فوائد أو تدفع فوائد بمعدلات أقل من تلك المدفوعة على الأنواع الأخرى وهذا النوع من الودائع هو الذي يحسبه صندوق النقد الدولي من عناصر العرض النقدي.

(ب) الودائع غير الجارية: وهي الودائع التي تكون هناك قيود مفروضة على حرية العميل في السحب منها ولذلك فهي عادة لا يتم تداولها بواسطة الشيكات مثل الودائع الجارية ولكن عن طريق التسويات الكتابية في دفاتر المصرف بالطرح والإضافة ويأخذ هذا النوع من الودائع عدة صور أهمها الودائع لأجل وهي التي لا يحق للعميل سحب منها إلا بعد قضاء مدة زمنية معينة يتفق عليها مسبقاً بين العميل والمصرف عمد الإيداع ومنها أيضاً الودائع بإخطار وهي لا تتطلب انقضاء مدة معينة مثل الودائع لأجل ولكن يشترط أن يقوم العميل قبل السحب بمدة معينة بإخطار المصرف برغبته في ذلك.

(ج) الودائع الادخارية: وهي من قبيل الودائع طويلة الأجل التي تتم أصلاً بهدف الادخار. وتتميز عن الودائع غير الجارية بأنه يمكن السحب منها في أي وقت. وأخيراً هناك صورة من الودائع غير الجارية تعرف باسم الودائع المجمدة وهي تمثل مبالغ معينة لا يودعها أصحابها كوديعة غير جارية ولكن يودعونها كغطاء لعمليات مصرفية يقوم بها المصرف لحسابهم أو قد يكون نتيجة قيام جهة معينة، مثل (مصلحة الضرائب) بالحجز على بعض أرصدة عميل ما لصالحها.

ومن الجدير بالذكر أن الفوائد التي تدفعها المصارف على الودائع غير الجارية تتفاوت تفاوتاً ملحوظاً من صورة لأخرى من الصور السابقة، وهي تكون أكثر ارتفاعاً بالنسبة للودائع لأجل وتقل عن ذلك بالنسبة للودائع بإخطار والودائع الادخارية فالمجمدة على التوالي. كذلك

من الجدير بالذكر أن نشير إلى أن أرصدة الودائع الجارية تعكس الطلب على النقود كوسيط للمبادلات، بينما الودائع غير الجارية تميل لأن تعكس الطلب على النقود كمستودع للقيمة.

1. الحسابات المدينة للمصارف الأخرى والمراسلين: وهي تشمل جميع التزامات المصرف قبل المصارف الأخرى سواء المحلية أو الأجنبية. وهذه الالتزامات قد تكون أيضاً في صورة حسابات جارية أو لأجل أو بإخطار. وهي عموماً تمثل مصدراً هاماً من المصادر التي يحصل منها المصرف على الموارد المالية التي يحتاجها في القيام باستخداماته التشغيلية المختلفة.

2. القروض من المصرف المركزي: المصرف المركزي باعتباره "مصرف المصارف" أو الأب الروحي لها" كثيراً ما يلجأ الأخير للإقراض بالنسبة لها خصوصاً في الفترات التي يتزايد فيها إقبال الأفراد على الاقتراض منها (مثل فترات المواسم الزراعية) وبالطبع فإن المصرف المركزي تتفاوت سياسته بين الموافقة على إقراض المصارف التجارية أو الإحجام عن ذلك، وذلك بتفاوت هدف السياسة الائتمانية والنقدية التي يمارسها والذي يريد تحقيقه. تبقى كلمة أخيرة بخصوص موارد المصارف التجارية وهي أن هذه المصارف كما رأينا تعتمد أساساً على موارد غير ذاتية، وبصفة خاصة على بند الودائع، الأمر الذي يؤدي إلى تسميتها أحياناً باسم "مصارف الودائع"، أما الموارد الذاتية فهي لا تغدو أن تكون مؤشراً لدعم الثقة في متانة مركزها المالي ومصدراً إضافياً للحصول على السيولة في الأوقات غير العادية يساند المصادر غير الذاتية⁽²⁸⁾.

البنوك المتخصصة:

يقصد بالبنوك المتخصصة البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تقدم نوعاً محدد من النشاط الاقتصادي وفقاً للقرارات الصادرة بتأسيسها والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية، هذا ونجد أن أنشطة البنوك المتخصصة أنشطة ضرورية، حيث تختلف عما تقوم به البنوك التجارية لأنها أنشطة قد تحتاج إلى تمويل طويل الأجل يمتد لأكثر من عشرة سنوات أو عمليات متخصصة يحتاج تمويلها إلى خبرات خاصة رغم أنه يتطلب تمويل طويل الأجل إلا أنه يتطلب ترتيبات خاصة تتمثل في ضرورة وجود شبكة فروع كثيرة على مستوى جميع القرى ونجد بذلك أن هذه البنوك تمنح ائتمانهما لتمويل العمليات المتخصصة وبذلك تتمثل في البنوك الصناعية والبنوك الزراعية والبنوك العقارية نجد بصفه عامه أن هذه البنوك المتخصصة تشترك معاً في الخصائص الآتية:

(28) محمد يونس وعبد المنعم مبارك، المرجع السابق، ص 247-250

- لا تتلقى ودائع من الأفراد كما هو الحال في البنوك التجارية ولكنها تعتمد في مواردها على مواردها على رؤوس أموالها وما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة وما تعقده من قروض تُستحق بعد فتره طويلة ويكون مصدرها البنوك المركزية او البنوك التجارية مشتركة.

- عادة ما يكون جانباً من أهداف هذه البنوك قومياً أو اجتماعياً ولذا قد تدعمها الدولة أو تقرضها قروض طويلة الأجل بسعر فائدة مميز مثل ما هو الحال في إقراض البنوك العقارية قروضاً طويلة الأجل وبسعر فائدة منخفض جداً بشرط إعادة إقراضها للجمعيات التعاونية للإسكان بأسعار فائدة منخفضة وذلك حلاً لمشكلة السكن كمسألة قومية⁽²⁹⁾.

(29) محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مطبعة الإشعاع الفنية، 1998م، ص 19-20.

الفصل الثاني

تطورات التضخم والقطاع المصرفي في السودان

المبحث الأول: التضخم في السودان أسبابه، طرق علاجه.

المبحث الثاني: تطور ونمو القطاع المصرفي في السودان.

المبحث الثالث: تطورات الأداء المالي للبنوك في السودان

المبحث الأول

التضخم في السودان أسبابه، طرق علاجه

مقدمة:

يعتبر التضخم من الأمراض الاقتصادية الشائعة التي تحدث تشوهات أساسية في الاقتصاد، ويعيد توزيع الدخل بطريقة عشوائية لصالح أصحاب الدخل المفتوحة، بينما تتآكل القيم الحقيقية للأصول النقدية ودخول أصحاب الدخل المحدود. ويخلق التضخم نوعاً من عدم اليقينية يصعب معها اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويتعطل الاستثمار ويتراجع الإنتاج والإنتاجية، ومن المعلوم أن التضخم يؤثر بصورة أكبر في الشرائح الضعيفة وذوي الدخل المحدود. التضخم في السودان ظاهرة مركبة ومعقدة ناتجة عن تفاعل وتداخل عدة مسببات سواء من ناحية الطلب الكلي أو مستوى تكلفة الإنتاج أو العوامل الهيكلية. وتشير الدراسات التي تمت (صندوق النقد الدولي وبنك السودان المركزي) لظاهرة التضخم في السودان، إلى أن أهم التطورات المولدة للضغوط التضخمية ترتبط بأداء سعر الصرف ونمو عرض النقود وارتفاع تكاليف الإنتاج. وتوضح نتائج تلك الدراسات أن أثر سعر الصرف على معدلات التضخم في السودان أكبر وأهم من أثر المتغيرات النقدية، أي أثر نمو الكتلة النقدية، وهذا مخالف لما هو معروف عن مسببات التضخم في الأدبيات الاقتصادية التي تشير إلى أن المتغيرات النقدية والتوسع النقدي هو السبب الرئيس للتضخم. ومن أسباب التضخم ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة (التضخم المستورد) وتدهور سعر صرف العملة الوطنية، فهناك علاقة طردية قوية بين معدلات التضخم السائدة محلياً ومعدلات ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة. ومن العوامل التي أسهمت بصورة مباشرة في ارتفاع التضخم تدني الإنتاج المحلي وارتفاع تكلفته، فقد شهد الاقتصاد السوداني تدنياً واضحاً في معدلات النمو في الناتج الإجمالي المحلي منذ عام 2011م، حيث انخفض معدل النمو من 5.20% في عام 2010م إلى 1.9% في عام 2011م، ثم إلى 1.7% في عام 2012م ذلك نسبة لخروج مورد البترول من الموازنة العامة.

وقد لعبت المعوقات الهيكلية التي تحد من الإنتاج دوراً إضافياً في استمرار تدني معدلات النمو، مما أدى إلى زيادة الاستيراد لسد فجوة الاستهلاك المحلي وزيادة آثار التضخم المستورد على الأسعار المحلية. ومن أسباب التضخم أيضاً ما تسمى التوقعات التضخمية، ويقصد بها الحالة التي تصبح بها توقعات المتعاملين في السودان للمعدلات المستقبلية للأسعار وسعر الصرف عاملاً مهماً في تقدير التكلفة الآنية، حيث يتم تقدير التكلفة الحالية على أساس سعر الصرف المتوقع ومستوى الأسعار المتوقعة في المستقبل، وعندما تتمكن هذه الظاهرة

يدخل التضخم في حلقة مفرغة وينتج عنها الارتفاع التلقائي في مستوى الأسعار. وفي هذه المرحلة تصعب السيطرة على التضخم عن طريق الإجراءات النقدية وحدها، ويحتاج الإصلاح إلى إجراءات أخرى لتغيير الحالة النفسية للمتعاملين في السوق، ومن هنا تصبح التوقعات التضخمية واحدة من أهم أسباب العوامل المساهمة في ارتفاع معدلات التضخم. وتقترح الورقة إصلاحات عاجلة ومتوسطة للخروج من مأزق الارتفاع المستمر في معدلات التضخم، والإصلاحات المطلوبة لا بد أن تتناول جذور المشكلة والأسباب التي ساهمت في تشكيل هذا الوضع. ولتعدد هذه الأسباب وتعقيداتها لا بد أن يحدد برنامج الإصلاح ترتيب الأولويات والإجراءات والأهداف المطلوبة في المدى القصير وتلك التي يتم تنفيذها وتحقيقها في المدى المتوسط. ولا شك أن استعادة الاستقرار الاقتصادي ووضع الاقتصاد في مسار النمو المستدام يحتل الأولوية القصوى من ناحية الأولوية والترتيب، ومن ثم معالجة القضايا الهيكلية التي تعيق النمو والإنتاج في المدى المتوسط، فالبرنامج المطلوب يتكون من جزئين، الأول إصلاحات مالية ونقدية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي (احتواء التضخم واستقرار سعر الصرف) ينفذ في المدى القريب، والثاني إصلاحات هيكلية لمعالجة معوقات الإنتاج وتحسين توزيع الدخل يتم تنفيذها في المدى المتوسط، وهذا هو المطلوب للحد من ارتفاع التضخم. ومن هذا العرض يتضح لنا أن التضخم يتم علاجه بإزالة العوائق التي تعترض الإنتاج والإنتاجية في المجالات الحيوية من زراعة بشقيها النباتي والحيواني وصناعة، وذلك بانتهاج سياسات داعمة لهذه القطاعات والعمل على تحفيزها حتى يقوى عودها ويستوي، وأن تكون السياسات في مجال الضرائب والجمارك سياسات مشجعة على الإنتاج، وأن تتبنى الدولة قيادة مبادرات لتطوير هذه القطاعات خاصة في مجال جلب التقنيات الحديثة التي تساعد على تطوير الإنتاج. صحيح أن الدولة أعلنت أنها خرجت من هذه القطاعات ولكن يبقى من واجبها أن تساعد على الصمود أولاً ثم النمو ثانياً⁽³⁰⁾.

(30) التضخم في السودان، مقال منشور 15/5/2015 alsahafas.com/business/، زمن الدخول 17/1/2018، الساعة 1 ظهراً.

جدول رقم (1) تطور أداء معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (2005-2016)م

نسبة التضخم %	العام
7.2	2006
8.1	2007
14.3	2008
10	2009
15	2010
18	2011
35.1	2012
37.1	2013
36.9	2014
16.9	2015
30.5	2016

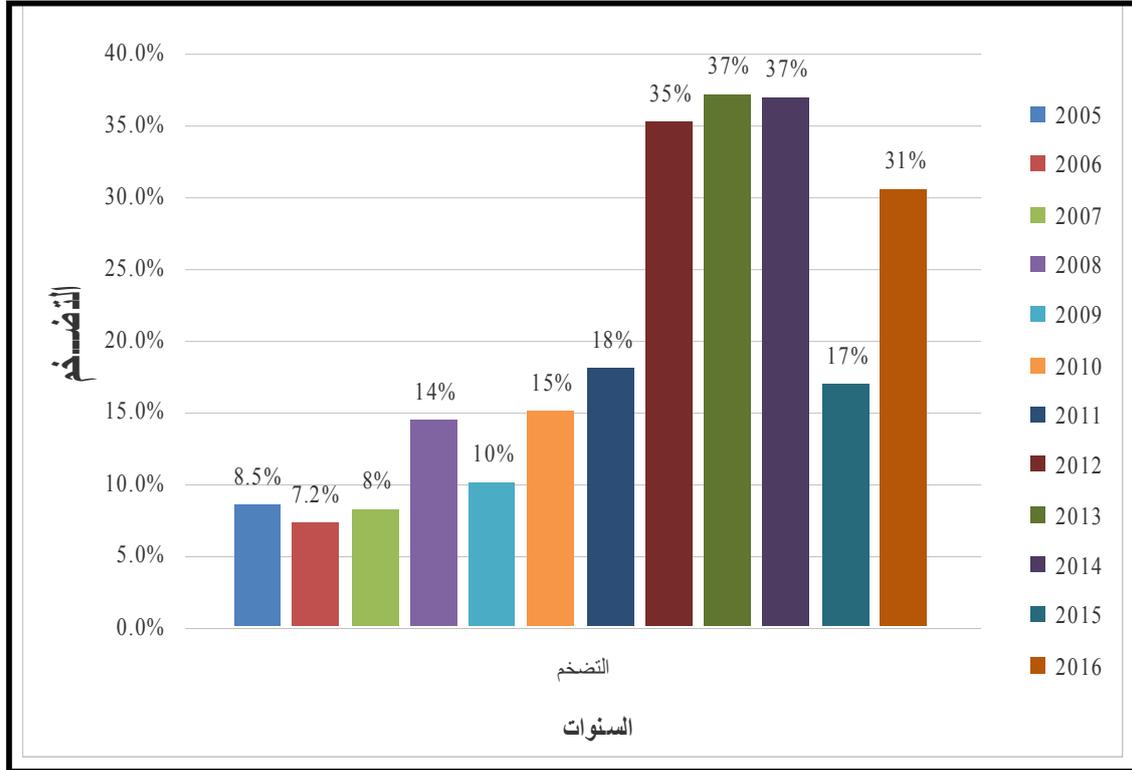
المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة 2006-2016م

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ استقرار وانخفاض في معدلات التضخم خلال الفترة من 2006م - 2007م يرجع ذلك إلى التوسع النقدي الكبير بسبب ارتفاع عائدات البترول باستثناء العام 2005 والذي بلغ فيه المعدل 8.5%، كما نلاحظ ارتفاعه مرة أخرى في العام 2008 إلى 14.3% مقارنة بـ 8.1% في عام 2007م أي زيادة بنسبة 6.2%، ومن ثم واصل المعدل الارتفاع خلال الفترة (2009_2013)م. حيث بلغ حوالى 10.0% في نهاية عام 2009م نتيجة لانفصال الجزء الجنوبي من البلاد في عام 2011م وتأثر الاقتصاد وخروج صادرات النفط من الموازنة العامة للدولة والتي كانت تمثل نسبة كبيرة من موارد النقد الأجنبي والحظر الاقتصادي الأمريكي على السودان مما نتج عنه ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض في سعر صرف الجنية مقابل الدولار وبأواخر العام 2013 بلغ معدل التضخم 37.1% ويعزى ذلك لارتفاع التضخم في جميع المجموعات السلعية وخاصة المحروقات. بسبب رفع الدعم جزئياً عنها ضمن حزمة إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي نفذت خلال العام 2013م. ثم انخفض المعدل مرة أخرى إلى 36.9% في العام 2014م وقد يعزى ذلك إلى محاولة النهوض بالاقتصاد السوداني وخفض معدلات التضخم عن طريق تطبيق البرنامج

الثلاثي الإسعافي الذي نفذ خلال الفترة (2012-2014)م من خلال التصنيع بغرض زيادة الصادرات وإحلال الواردات الأساسية من السلع وكذلك تطبيق الخطة الخمسية للإصلاح الاقتصادي خلال الفترة من "2012-2016"م.

أما في العام 2015م فقد وصل معدل التضخم إلى 16.9% ويعزى ذلك إلى إطلاق صندوق إدارة السيولة بين المصارف منذ العام 2014م وقد ساهم في امتصاص جزء مقدر من التضخم النقدي عام 2015م وذلك عن طريق تكليف تدخل البنك المركزي لتغطية العجز السيولي المؤقت للبنوك التجارية. أما في العام 2016م ارتفع معدل التضخم إلى 30.5% ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه السوداني نتيجة لزيادة الاستيراد بالإضافة لزيادة نسبة السيولة في الاقتصاد وزيادة الإنفاق الحكومي.

الشكل رقم (1) معدلات التضخم خلال الفترة (2005-2016)م.



المصدر: تقرير بنك السودان المركزي 2017م

أسباب التضخم في السودان:

منذ الثمانينات دخلت البلاد مرحلة حرجة من عمرها حيث شهد الاقتصاد السوداني تدهوراً ملحوظاً ومستمراً حيث كان ذلك في الاختلال الكبير في التوازن الداخلي والخارجي للدولة ومن ثم العجز الذي شهدته الموازنة العامة وشح الموارد النقدية الأجنبية وتفاقم أمر

المديونية الخارجية وكذلك المديونية الداخلية التي تجاوزت 31 بليون جنيه يوم 31/2/1990م مع انخفاض معدلات الإنتاج والادخار والاستثمار كما ان عدم استقرار السياسات وعدم الالتزام بتنفيذ الخطط والبرامج الموضوعية مع ظروف الجفاف والتصحر وتزايد أعداد اللاجئين والنازحين مضافاً إلى ذلك البيئة الاقتصادية والعلمية غير الملائمة التي أحدثت تدهوراً ملحوظاً في شروط التبادل الخارجي والارتفاع في تكلفة القروض مما أدى إلى عدم الاعتماد على الموارد الخارجية في تمويلجز الميزانية ومشروعات التنمية⁽³¹⁾.

جهود وزارة المالية في مجال الإصلاح الاقتصادي ومحاربة التضخم:

تبنت الدولة مجموعة من البرامج لتعزيز وتنمية الصادرات وإحلال الواردات، خاصة بعد انفصال الجنوب وفقدان جزء كبير من موارد الدولة الأساسية من السلع، وذلك لمحاولة إعادة الانتعاش للاقتصاد السوداني وخفض معدلات التضخم. عرف البرنامج الأول بالبرنامج الثلاثي للإنعاش الاقتصادي 2011-2013م، ثم وضعت الدولة البرنامج الثلاثي الإسعافي 2012-2014م الذي يعتبر جزءاً أساسياً من الخطة الخمسية للفترة من 2012-2016م والذي هدف لمقابلة واحتواء انعكاسات انفصال الجنوب على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بغرض تحقيق استدامة الاستقرار الاقتصادي في السودان وذلك من خلال تأكيد الاعتماد على سياسة التحرير الاقتصادي كمنهج للسياسة الاقتصادية والاستراتيجية الشاملة للتمويل الأصغر للفترة (2013-2017)م ثم وضعت وزارة المالية البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي خلال الفترة من 2009-2014م تحت شعار الإنتاج من أجل التصدير وتحسين المعيشة وذلك بالتركيز على الإنتاج الصناعي التحويلي والاستراتيجي كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي عبر الشراكات مع القطاع الخاص والتوسع في المناطق الحرة وإنشاء المناطق الاقتصادية.

جهود بنك السودان المركزي في مجال الإصلاح الاقتصادي ومحاربة التضخم:

استخدم بنك السودان المركزي عدد من أدوات السياسة النقدية للحد من ارتفاع معدلات التضخم وتشمل:

1. الاحتياطي النقدي القانوني: احتفاظ المصارف بأرصدة نقدية لدى بنك السودان في شكل احتياطي نقدي قانوني بنسبة 18% من جملة الودائع بالعملة المحلية و18% من جملة الودائع بالعملات الأجنبية وتخفيض 5% للمصارف التي تقوم بتمويل إنتاج وتصنيع وتصدير السلع المستهدفة في البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي.

(31) عبد العظيم سليمان المهل وخالد حسن البيلي، مرجع سبق ذكره، ص 100 - 101.

2. استخدام أدوات السوق المفتوحة: من خلال تفعيل مزادات بيع وشراء الأوراق المالية وإصدار شهادات إجارة أصول البنك المركزي (شهاب 2) بواسطة بنك السودان المركزي بجانب الشهادات الأخرى لإدارة السيولة في القطاع المصرفي.

3. سوق ما بين المصارف: على المصارف الالتزام بالموجهات والإجراءات المنظمة لصندوق إدارة السيولة، لضمان تعزيز قدرتها على إدارة سيولتها بكفاءة، وتشجيع المصارف على حفظ الودائع والتمويل بالعملتين المحلية والأجنبية وبيع وشراء الأوراق المالية والتعامل بالنقد الأجنبي فيما بينها وتشجيع المصارف للاستفادة منها في تصكيك أصولها الرأسمالية للاستفادة منها في دعم السيولة لدى المصارف وسوق الموارد وعمليات ما بين المصارف⁽³²⁾.

(32) التقرير السنوي لبنك السودان المركزي-2016م

المبحث الثاني

تطور ونمو القطاع المصرفي في السودان

تطور ونمو الجهاز المصرفي في السودان:

لتوضيح هذه التطورات سيتم تقسيمها إلى عدة مراحل وتشمل الآتي:

1. الجهاز المصرفي قبل الاستقلال:

كانت تركيبة الجهاز المصرفي قبل الاستقلال تتكون من فروع لبنوك أجنبية فقط كما

هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2): الجهاز المصرفي في السودان قبل الاستقلال.

ملاحظات	تاريخ الإنشاء	أسم البنك
أول بنك أجنبي بالسودان وكان يقوم ببعض مهام البنك المركزي حتى قيام بنك السودان المركزي.	1903	فرع البنك الأهلي المصري
أصبح بنك الخرطوم.	1913	فرع بنك بارك ليزو D.C.O لندن
توقف عن العمل وحل محله بنك ناشونال أند قردين ليزو.	1949	فرع البنك العثماني
تغير لاحقاً إلى بنك الشعب التعاوني.	1953	فرع بنك مصر
في عام 1958م تحول إلى شركة سودانية خاصة، هي بنك النيلين بمساهمة 60% للحكومة و40% للكريدي ليونيه.	1953	فرع بنك كريدي ليونيه الفرنسي

المصدر: مجلة المصرفي، العدد الحادي عشر، 1997م.

2. الفترة (1956-1969)م:

في عام 1956م تم أنشئت لجنة العملة لتقوم بإصدار العملة الوطنية والتي أتبعته لوزارة المالية، وكذلك تم افتتاح فروع لبنوك أجنبية أيضاً فبلغت فروع البنوك الأجنبية سبعة فروع لديها 37 فرعاً منتشرة بالولايات، وفي هذه الفترة تم إنشاء بنك السودان المركزي، وتم إنشاء أول بنك وطني، وأنشئت بنوك تمويلية وتم إعداد مسودة قانون تنظيم العمل المصرفي⁽³³⁾.

(33) تاج الدين إبراهيم حامد ومحمد عثمان أحمد، تاريخ العمل المصرفي بالسودان للفترة 1903-1996، مجلة المصرفي، العدد الحادي عشر، 1997، ص28.

والجدول التالي يوضح الجهاز المصرفي في السودان (1956-1969) م.

جدول رقم (3) الجهاز المصرفي في السودان (1956-1969)م

اسم البنك	تاريخ الإثشاء	ملاحظات
لجنة العملة السودانية	1956	تتبع لوزارة المالية تقوم بإصدار العملة السودانية.
البنك العربي الأردني	1956	تغير لاحقاً إلى بنك البحر الأحمر التجاري.
البنك الزراعي السوداني	1957	بنك تنموي متخصص في التمويل الزراعي متوسط وطويل الأجل.
فرع البنك الأثيوبي	1958	تغير لاحقاً إلى بنك جوبا التجاري.
بنك النيلين	1958	60% للحكومة و 40% للكريدي ليونية.
بنك السودان المركزي	فبراير 1960	البنك المركزي للمؤسسات المالية خلفاً للبنك الأهلي المصري الذي كان يؤدي بعض مهام البنك المركزي بالسودان.
البنك التجاري السوداني	1960	أول بنك تجاري برأس مال وطني 100%.
البنك الصناعي السوداني	1961	بنك تنموي متخصص في التمويل الصناعي متوسط وطويل الأجل.
البنك العقاري السوداني	1967	بنك تنموي متخصص في التمويل العقاري متوسط وطويل الأجل.
فرع بنك ناشونال أند قرند ليز	1969	اشترى أصول البنك العثماني بالسودان الذي توقف عن العمل في عام 1969م ⁽³⁴⁾ .

المصدر: مجلة المصرفي، العدد الحادي عشر، 1997م

3. لجنة العملة السودانية:

هي لجنة كانت تقوم بمهام البنك المركزي في فترة (1903-1960)م.

(34) تاج الدين إبراهيم حامد ومحمد عثمان أحمد، مرجع سابق، ص 29.

4. الفترة (1970-1973)م:

تم تأمين خمسة من المصارف التجارية العاملة بالبلاد وهي سبعة مصارف وتغيرت أسماء خمسة منها وهي:

- * بنك بارك ليز - أصبح بنك الدولة للتجارة الخارجية.
- * بنك ناشونال أند قرند ليز - تم تأمينه إلى بنك امدرمان.
- * البنك التجاري الأثيوبي - أصبح بنك جوبا التجاري.
- * البنك العربي - أصبح بنك البحر الأحمر التجاري.
- * بنك مصر - أصبح بنك الشعب التعاوني.
- * ولم تتغير أسماء بقية البنوك (النيلين-التجاري السوداني - البنوك المتخصصة)⁽³⁵⁾.

5. الفترة (1974-1975)م:

تم في هذه الفترة دمج وتغيير أسماء البنوك التجارية، وفي عام 1973م صدر قانون تنظيم البنوك والادخار وبموجبه تم إنشاء بنك الادخار السوداني لنشر الوعي الادخاري بين المواطنين، وقد سلب هذا القانون عدداً من صلاحيات بنك السودان حيث تم إنشاء مجلس الادخار والاستثمار والذي أوكلت إليه سلطة الإشراف على عمل البنوك التجارية، وبموجب هذا القانون تم في عام 1973م دمج بنك جوبا التجاري في بنك أم درمان وتغيير الاسم إلى بنك جوبا- أم درمان ثم تغير لاحقاً في عام 1975م ليصبح بنك الوحدة، كذلك تم في عام 1973م دمج بنك البحر الأحمر التجاري في بنك النيلين، كما تم في عام 1975م تغيير اسم بنك الدولة للتجارة الخارجية ليكون بنك الخرطوم، كذلك تم في العام نفسه إلغاء مجلس البنوك والادخار، وعادت لبنك السودان صلاحياته.

وهكذا أصبح عدد البنوك التجارية العاملة للبلاد خمسة بنوك مملوكة للدولة بالإضافة للبنوك التنموية المتخصصة كما في الجدول التالي:

(35) تاج الدين إبراهيم حامد ومحمد عثمان أحمد، مرجع سابق، ص30.

جدول رقم (4): الجهاز المصرفي في السودان (1974-1975م)

ملاحظات	تاريخ الإنشاء	أسم البنك
بنك بارك ليز (1913م)، بنك الدولة للتجارة الخارجية (1970م)، بنك الخرطوم (1975م).	1975	بنك الخرطوم
الكریدی لیونیة (1953م)، بنك النيلين (1958م)، 60% بنك السودان و 40% للكریدی لیونیة، ثم دمج بنك النيلين في بنك الأحمر في عام 1973م.	1958	بنك النيلين
البنك العثماني 1949م، ناشونال أندقرندليز 1969م، بنك أمدرمان 1970م، دمج بنك جوبا التجاري في بنك أمدرمان ليصبح بنك جوبا أمدرمان 1973م، ثم بنك الوحدة 1975م ⁽³⁶⁾ .	1975	بنك الوحدة

المصدر: مجلة المصرفي، العدد الحادي عشر، 1997م.

6. الفترة (1976-1983م):

في عام 1976م انتهجت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي (Policy) ومن ثم عملت على تشجيع المستثمرين للاستثمار في السودان، وتم إصدار قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1976م، وتعتبر هذه الفترة من أكثر الفترات المستقرة سياسياً والتي انعكست بصورة إيجابية على تدفق القروض والمعونات الأجنبية للبلاد بصورة لم تشهدا البلاد من قبل، وبموجب ذلك سمح للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها بالسودان شريطة أن يكون رأس المال المدفوع 10 مليون دولار وذلك للدواعي الآتية:

- * سد العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة.
- * ترقية الصادرات السودانية وزيادة حصيلتها من النقد الأجنبي.
- * استيراد المعدات الرأسمالية.
- * استقطاب مدخرات وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج.
- * إنكفاء روح المنافسة بين البنوك.
- * إثراء التجربة والخبرات المصرفية السودانية.
- * استقطاب المستثمرين الأجانب.

(36) تاج الدين إبراهيم حامد ومحمد عثمان أحمد، مرجع سابق، ص32.

جدول رقم (5): الجهاز المصرفي في السودان (1976-1983م)

اسم البنك	تاريخ الإثشاء	ملاحظات
بنك أبو ظبي الوطني	1976	فرع لبنك أبو ظبي الوطني - الإمارات العربية المتحدة
بنك الاعتماد والتجارة الدولية	1976	رأسماله 10 مليون دولار، تم إغلاق فرع البنك بالسودان عقب إغلاق الرئاسة في لندن عام 1992م.
ستي بنك	1978	فرع لبنك ستي الأمريكي الجنسية.
البنك السوداني الفرنسي	1978	هذا البنك في الأصل أسمه البنك الدولي للاستثمار تم تحويل أرصدة المساهمين في البنك إلى البنك التجاري السوداني عقب تأميمه في عام 1970م، تغير الاسم إلى البنك العالمي للاستثمار يساهم فيه بنك السودان والكريدي ليونية الفرنسي، ثم تعرض البنك لازمة في رأس المال، ثم دفع رأسماله من 25 مليون جنيه، تغير الاسم إلى البنك السوداني الفرنسي في عام 1992م.
بنك فيصل الإسلامي	1978	أول بنك إسلامي يمارس العمل المصرفي الإسلامي بالسودان إنشي بقانون خاص لتشجيع العمل المصرفي الإسلامي.
بنك عمان المحدود	1979	عماني الجنسية تغير أسمه إلى بنك المشرق في عام 1992م.
حبيب بنك	1982	باكستاني الجنسية.
بنك الشرق الأوسط	1982	تمت تصفيته في عام 1992م.
البنك الوطني للتنمية الشعبية	1982	أنشئ لدعم جهود التكامل السوداني المصري وتمويل صغار المستثمرين.
البنك القومي للتصدير والاستيراد	1982	أنشئ هذا البنك لمقابلة احتياجات الدولة من التصدير والاستيراد.
بنك التضامن الإسلامي	1983	بنك إسلامي نشأ ليمارس الأعمال المصرفية بالطريقة الإسلامية.
البنك الإسلامي السوداني	1983	بنك إسلامي نشأ ليمارس الأعمال المصرفية بالطريقة الإسلامية.
بنك التنمية التعاوني الإسلامي	1983	بنك إسلامي نشأ ليمارس الأعمال المصرفية بالطريقة الإسلامية.
بنك النيل الأزرق	1983	بنك إسلامي نشأ ليمارس الأعمال المصرفية بالطريقة الإسلامية ⁽³⁷⁾ .

المصدر: مجلة المصرفي، العدد الحادي عشر، 1997م.

(37) تاج الدين إبراهيم حامد ومحمد عثمان أحمد، مرجع سابق، ص 33-32.

7. الفترة من سبتمبر 1984م وحتى يونيو 1989م:

تم في هذه الفترة أسلمة البنوك بعد صدور قرار بمنع المصارف بالسودان من التعامل بسعر الفائدة على الودائع والقروض، وبدلاً عن ذلك ألزمت المصارف بالتعامل وفق صيغ الإسلامية للتمويل. بالرغم من حداثة بعض البنوك بممارسة العمل المصرفي ألا أنه قد تم افتتاح العديد من البنوك و زاد عدد البنوك في هذه الفترة حيث أنشئت البنوك التالية:

- بنك البركة السوداني 1984م.
- البنك السوداني لغرب السودان 1984م تغير أسمه في عام 1994م إلى بنك الغرب الإسلامي.
- البنك السعودي السوداني 1986م.
- بنك العمال الوطني 1988م.
- بنك الشمال السوداني 1989م وقد زاول عمله اعتباراً من أوائل عام 1990م⁽³⁸⁾.

8. الفترة (1989-1994)م:

في يونيو 1989م تم تعميم أسلمة جميع المصارف بالسودان وفي عام 1991م تم استخصاص البنك التجاري السوداني وأصبح مملوكاً لبنك المزارع كشركة قابضة، كما تم إصدار قانون لتنظيم العمل المصرفي لسنة 1991م، وبموجبه تم إدخال المؤسسات المالية غير المصرفية تحت رقابة بنك السودان لأول مرة وتشمل على سبيل المثال شركات التأمين، وصناديق التمويل المحلية، وشركات توظيف الأموال، في عام 1994م ألزمت البنوك التجارية لتوفيق أوضاعها وفقاً لمقررات لجنة بازل وذلك من خلال ثلاثة أعوام تبدأ من أول يوليو 1994م، كما ساهم بنك السودان بنسبة 99% في إنشاء مطبعة العملة السودانية والتي افتتحت في 30 يونيو 1994م، وأنشئت مقاصة للنقد الأجنبي لأول مرة بالسودان وزاولت علمها في 1995/1/2م.

(38) تاج الدين إبراهيم حامد ومحمد عثمان أحمد، مرجع سابق، ص34.

جدول رقم (6): الجهاز المصرفي في السودان (1989 - 1994)م

اسم البنك	تاريخ الإنشاء	ملاحظات
بنك الصفا	1993	تم تصفيته في عام 1999م
بنك الثروة الحيوانية	1993	ما زال مستمراً بنفس الاسم
بنك امدرمان الوطني	1993	ما زال مستمراً بنفس الاسم
مجموعة بنك الخرطوم	1993	تم دمج بنك الوحدة والبنك القومي للتصدير والاستيراد في بنك الخرطوم وأطلق عليه مجموعة بنك الخرطوم.
مجموعة بنك النيلين	1993	تم دمج البنك الصناعي السوداني في بنك النيلين وأصبح مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية.
بنك أيفورى	يوليو 1995	ما زال مستمراً بنفس الاسم
بنك القصارف للاستثمار	1996	تم تصفيته في عام 2000م
بنك الادخار للتنمية الاجتماعية	1996	تم تغيير اسم بنك الادخار السوداني إلى بنك الادخار للتنمية الاجتماعية ⁽³⁹⁾ .

المصدر: مجلة المصرفي، العدد الحادي عشر، 1997م.

9. الجهاز المصرفي (1997-2004)م:

تم العمل في هذه الفترة بالنظام المصرفي الإسلامي لكل المصارف وتمت أسلمة جميع المصارف بما فيها البنك المركزي، وفي هذه الفترة أيضاً تم إنشاء مصارف جديدة هي بنك الاستثمار المالي 1998م، وبنك الساحل والصحراء 2001م، بنك السلام السودان 2004م⁽⁴⁰⁾.

10. الجهاز المصرفي (2005-2010)م:

تم العمل في هذه الفترة بالنظام المصرفي المزدوج (إسلامي في الشمال، وتقليدي في الجنوب). وفي هذه الفترة أيضاً تم إنشاء مصارف جديدة هي مصرف التنمية الصناعية 2005م، والبنك السوداني المصري 2005م⁽⁴¹⁾، وبنك المال المتحد 2006م، وفي عام

(39) تاج الدين إبراهيم حامد ومحمد عثمان أحمد، مرجع سابق، ص 33-34.

(40) التجاني حسين دفع السيد، نشأة وتطور الجهاز المصرفي وجهوده في مجال الصيرفة الالكترونية، الموقع الرسمي لاتحاد المصارف العربية، www.uabonline.org، تاريخ الدخول 2018/4/8م وزمن الدخول 12:00.

(41) المرجع السابق.

2007م تم تغيير اسم بنك التنمية التعاوني إلى بنك النيل التجاري، كما تم إنشاء مصرف كينيا التجاري 2007م في جنوب السودان، بنك الجزيرة السوداني الأردني 2008م، بنك الأسرة 2008م، وبنك قطر الوطني 2008م، بنك بقلو 2008م في جنوب السودان، البنك العربي السوداني 2009م، البنك الأثيوبي، والبنك الكويتي في 2009م في جنوب السودان، بنك الجبال للتجارة والتنمية في 2010م في جنوب السودان⁽⁴²⁾.

6. الجهاز المصرفي (2011-2016م):

بعد انفصال الجنوب أصبحت كل المصارف تعمل بالنظام المصرفي الإسلامي⁽⁴³⁾. تم في عام 2011م خروج كل المصارف العاملة في جنوب السودان من هيكل القطاع المصرفي السوداني وهي بنك الجبال للتجارة والخدمات، والبنك الأثيوبي، والبنك الكويتي، ومصرف كينيا، وبنك بقلو، وتم إنشاء بنك بيبيلوس أفريقيا في عام 2011م. وفي هذه الفترة أيضاً تم إنشاء مصارف جديدة هي البنك الأهلي المصري 2012م، ومصرف أبو ظبي الإسلامي 2012م، مصرف قطر الإسلامي 2013م، ومصرف الرواد للتنمية والاستثمار 2013م، وبنك الإبداع للتمويل الأصغر في عام 2013م. وفي عامي 2014م و2015م لم تحدث تغييرات في عدد المصارف ولكن في عام 2015م تم تصنيف مصرف الرواد للتنمية والاستثمار كمصرف مشترك متخصص، وكذلك مصرف أيفورى تم تصنيفه على أنه مصرف تجارى أجنبي بدلاً عن مصرف تجارى مشترك⁽⁴⁴⁾. ويوضح الجدول التالي هيكل المصارف العاملة بالسودان بنهاية العام 2016م⁽⁴⁵⁾.

(42) التقارير السنوية لبنك السودان، (2006-2016م).

(43) التجاني حسين دفع السيد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

(44) التقرير السنوية لبنك السودان، (2011-2016م).

(45) التقرير السنوي لبنك السودان، 2015م.

جدول رقم: (7) الجهاز المصرفي في السودان خلال 2015-2016م.

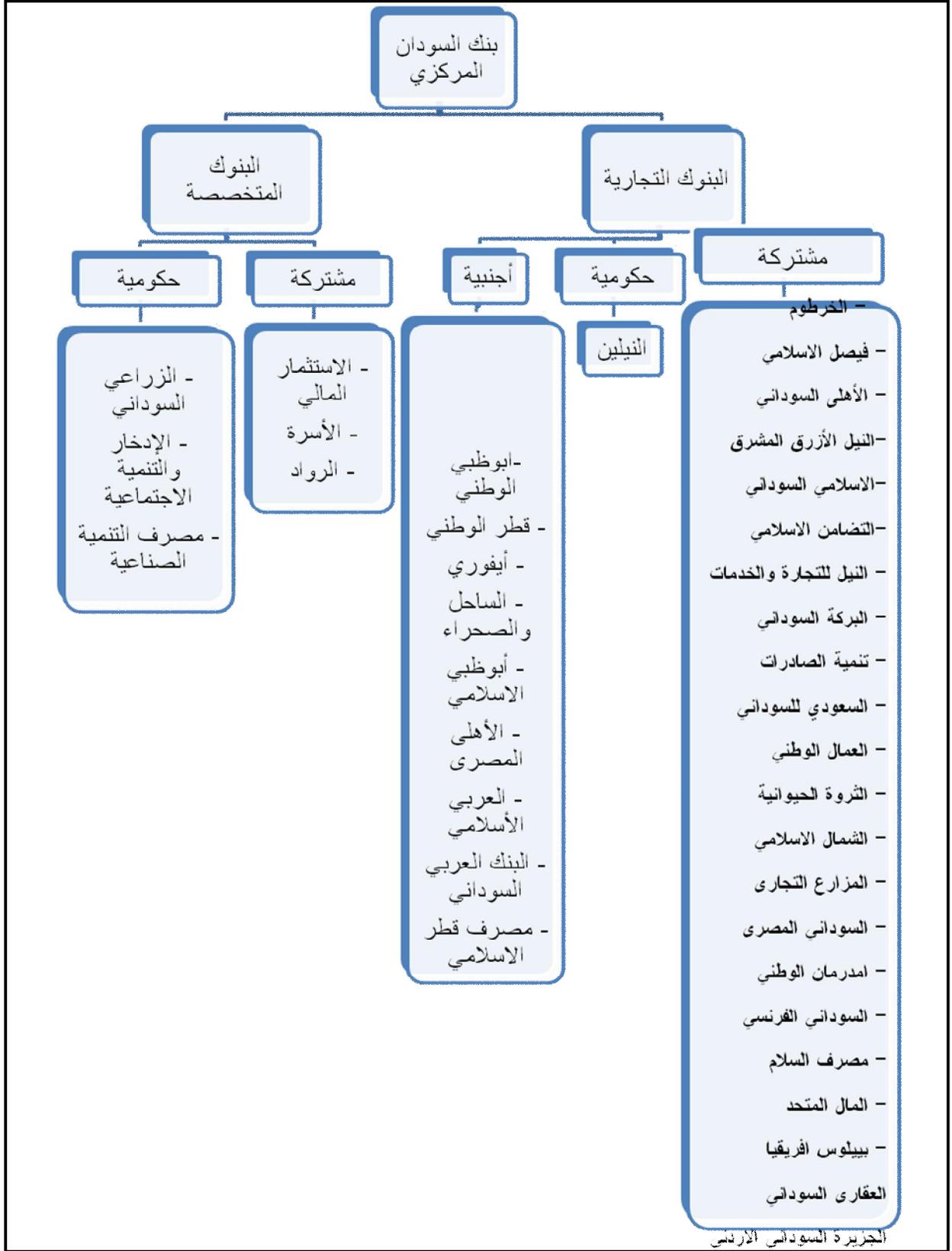
العدد	البيان
5	1/ المصارف المتخصصة:
2	مشتركة
3	حكومية
32	2/ المصارف التجارية:
24	مشتركة
1	حكومية
7	أجنبية
37	الإجمالي (1 + 2)

المصدر: بنك السودان المركزي.

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن إجمالي عدد المصارف العاملة في السودان ظل 37 مصرفاً كما هو الحال بنهاية عام 2014م، إلا أنه ارتفع إجمالي عدد المصارف المتخصصة من 5 مصارف بنهاية عام 2014م إلى 6 مصارف بنهاية عام 2016م نتيجة تصنيف مصرف الرواد للتنمية والاستثمار كمصرف مشترك متخصص، وكذلك مصرف أيفوري تم تصنيفه على أنه مصرف تجاري أجنبي بدلاً عن مصرف تجاري مشترك⁽⁴⁶⁾.

(46) التقرير السنوي لبنك السودان، 2015م.

شكل رقم (2) يوضح مكونات الجهاز المصرفي خلال العام 2016م.



المصدر: الموقع الإلكتروني - مكتبة بنك السودان المركزي

المبحث الثالث

تطورات الأداء المالي للبنوك في السودان

أولاً: مفهوم الأداء المالي:

هنالك مجموعة من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه "وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات والإيرادات، وصافي الثروة".
وهناك أيضاً ما عرف الأداء المالي بأنه "المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلاً، ويمثل الركيزة الأساسية تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة".
وفي تعريف آخر "تبيان لأثر هيكل التمويل وانعكاس لكفاءة السياسة التمويلية".
ومن التعريفات نستنتج تعريف شامل هو عبارة عن انعكاس المركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر فضلاً عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة.

ثانياً: مفهوم تقييم الأداء المالي:

يحتل تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة حيث ركزت عليها الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية، ونتيجة لذلك قدمت العديد من التعاريف منها: "هو عبارة عن تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد المالية، ومدى قدرة إدارة البنك على إشباع منافع ورغبات أطراف مختلفة".
وفي تعريف آخر "يعتبر تقييم الأداء المالي قياساً للنتائج المحققة في ضوء معايير محددة سلف، تقدم إجراءات ووسائل طرق قياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة.
وأيضاً "يعد تقييم الأداء المالي أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهداف البنك والتعرف على اتجاهات الأداء فيها ولهذا يوفر أساساً في تحديد مسيرة البنك.
ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف تقييم الأداء المالي هو آلية تمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المتاحة في البنك بأحسن صورة، أي خفض التكاليف ورفع العوائد⁽⁴⁷⁾.

(1) سميرة العمري، أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة - مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية، خلال الفترة (2004-2014م)، رسالة ماجستير، (منشورة)، الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2017م، ص9.

ثالثاً: مؤشرات تقييم الأداء المالي:

لتحقيق الأهداف يعتمد البنك على مؤشرات مالية مستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية وذلك من خلال تبيان أهم الخصائص والأسس الواجب توفرها في تلك المؤشرات. ثم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاث فقرات رئيسيات هي:

أولاً: الأسس الواجب توفرها في المؤشرات المالية:

حتى تكون المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية صالحة وفعالة وذات قدرة على تقييم الأداء بشكل دقيق يعبر عن حقيقة الأداء، لا بد أن تكون على وفق مجموعة من الأسس التي يجب توفرها في المؤشرات، وهي:

- * إن تتسم المؤشرات بالبساطة والوضوح والابتعاد عن التعقيد، حتى يمكن فهم تلك المؤشرات وتطبيقها وتفسير نتائجها بصورة سليمة وواضحة وخالية من الأخطاء.
- * أن تراعى المؤشرات طبيعية النشاط الذي يمارسه البنك التجاري والبيئة التي تحيط به وفي كل الاتجاهات والمستويات.
- * توفر البيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة لحساب المؤشرات المالية، إذ من دون توفر تلك البيانات لا يمكن الاستفادة من المؤشرات وبالتالي إخفاق عملية التقييم.
- * أن تكون المؤشرات شاملة لأنشطة البنك التجاري كافة وعدم اقتصرها جانب من الجوانب محددة، فالتركيز على جانب واحد معين يؤدي إلى نتائج جزئية لا تعبر عن حقيقة الأداء في البنك التجاري.
- * أن تعبر المؤشرات عن خاصية هامة لها التأثير الكبير والواضح في أداء البنوك التجارية، مع تبيانها للتغيرات الحاصلة في نشاطه، مما يسهم في تقديم صورة واضحة للأداء⁽⁴⁸⁾.

ثانياً: خصائص المؤشرات المالية:

يعد استخدام مدخل المؤشرات المالية من أوسع مداخل تقييم الأداء شيوعاً واستخدام في تقييم أداء البنوك التجارية، بحكم ما تتوفر من معلومات مالية تمثل جوهر العمل البنكي، وبذلك نجد أن المؤشرات المالية تتميز بعدة خصائص تجعلها قادرة بدرجة عالية على تقييم أداء البنوك التجارية ومن أهم هذه الخصائص:

- * أن تبين المؤشرات المالية كفاءة البنك التجاري في استخدام الأموال المتاحة، وترشيد الإنفاق وتنظيم الإيرادات، وما يعنيه هذا من تعبير عن مدى نجاح المصرف في إنجاز الأهداف المخططة له.

(1) سميرة العمري، المرجع السابق، ص 10.

* تمكن المؤشرات المالية البنك التجاري من التحقق من سلامة مركزه المالي، وبيان مدى تناسق الأموال المتاحة وتوزيعها على أوجه الاستثمار المختلفة، ومدى كفاية استغلاله لتلك الأموال بما يعود على البنك التجاري بعائد مجزي يشجع على استثمار الأموال المتاحة في النشاطات التي يزاولها.

* تحقق المؤشرات المالية المتابعة للأهداف الموضوعية للبنك التجاري عن طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي المتحصل عليها من المؤشرات مع التقديرات الموضوعية بوصفها أهدافها، وحصص الانحرافات وتحليلها، ومعرفة أسبابها ومعالجتها في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة، والعمل على تلافيها في المستقبل.

* تسمح المؤشرات المالية بقياس معدل نمو الودائع الإيداعية والتعرف على مدى نجاح البنك التجاري في تعبئة المدخرات لتمويل عملية التنمية الاقتصادية⁽⁴⁹⁾.

ثالثاً: أنواع المؤشرات المالية:

من المعلوم أن هناك عدداً كبيراً من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء البنوك التجارية، إلا أننا سنتطرق إلى أهم المؤشرات وأكثرها شيوعاً من خلال توضيح هيكل المؤشرات المالية الذي يصنف المؤشرات ضمن ثلاث فروع رئيسية وهي:

1. مؤشرات قياس الربحية:

على اعتبار أن الربحية هي الغاية التي يسعى إلى تحقيقها البنك التجاري فهناك من المعايير التي يمكن الاستناد عليها في قياسها وسترکز في هذا الإطار على أهم المعايير المعتمدة في البنوك التجارية كما يلي:

أ. معدل العائد على حق الملكية (نموذج دبونت):

إنّ هذا المعدل يوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من العوائد، ويقصد بحقوق الملكية ما قدمه مالكي البنك لتمويل أصوله أي الأموال الخاصة، ويعبر عن المعدل بالنسبة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

كلما كانت النتيجة الصافية موجبة وكبيرة كلما ارتفع العائد وتكمن البنك من توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين وزيادة الأرباح.

(1) سميرة العمري، المرجع السابق، ص 10-11.

ب. معدل العائد على الموجودات:

تقيس هذه النسبة صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون في البنك من استثماراتهم لأموالهم ويعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تحقق من هذه الموجودات ويسمى أيضاً بالعائد على الاستثمار لأنه المقياس لربحية كافة الاستثمارات البنك القصيرة والطويلة الأجل، وإن ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة سياسات الإدارة التشغيلية والاستثمارية، ويعبر عن معدل نسبة العائد على الاستثمار بالنسبة التالية:

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

ج. هامش الربح:

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد الأرباح أو هامش ربح البنك التجاري، وبالعكس. ويقاس معدل هامش الربح بالنسبة:

$$\text{نسبة هامش الربح} = \text{الفوائد المحصلة} - \text{الفوائد المدفوعة}$$

2. مؤشرات السيولة:

من أهم النسب الأساسية لقياس السيولة هي:

أ. الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه والواجبة الدفع في مواعيدها المحددة من النقدية المتوفرة في الصندوق ولدى البنك المركزي وأيضاً لدى البنوك الأخرى، عليه ينبغي الإفراط في الارتفاع في هذه النسبة أو انخفاضها، لأنها إذا ارتفعت سوف ينعكس سلباً على العوائد البنكية وذلك لعدم استغلال تلك الأموال في استثمارات يمكن أن تدر ربحاً على البنك أما انخفاضها فيعرض المصرف إلى مشاكل كبيرة، أي هناك علاقة طردية بين الرصيد النقدي والسيولة، وتقاس بتطبيق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد في البنك المركزي} + \text{أرصدة لدى البنوك}}{\text{إجمالي الودائع}} * 100\%$$

ب. نسبة الاحتياطي القانوني:

تعد هذه النسبة من الأدوات المهمة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في حجم الائتمان الممنوح، وإن ارتفاعها يعني ارتفاع قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في

الأوقات الاعتيادية ويحتفظ بنسبة (5%) لدى البنوك على شكل نقد والغرض منها السيطرة على السيولة المعروضة للتداول وتقاس بتطبيق المعادلة التالية:

نسبة الاحتياطي القانوني = (الرصيد النقدي لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع) * 100%

ج. نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع:

تقيس هذه النسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، تعني زيادتها أن هناك أرصدة نقدية غير عاملة مما يقلل العائد النهائي للبنك، ونقص تلك النسبة عن معدلاتها يعني مواجهة البنك لأخطار عدة مثل السحب المفاجئ وخطر تمويل وغيرها من الأخطار. وتقاس هذه النسبة بتطبيق المعادلة التالية:

نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات = (النقدية + المستحق على البنك) / إجمالي الموجودات * 100%

3- مؤشرات توظيف الأموال:

ومن أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة ما يأتي:

أ. معدل استثمار الودائع:

يقيس هذا المعدل توظيف الودائع في البنك التجاري، ويفيد هذا الحكم على طبيعة السياسة البنك فيما إذا كانت توسعية أم انكماشية، ويقاس هذا المعدل بالمعادلة التالية:

معدل استثمار الودائع = (إجمالي الاستثمارات / إجمالي الودائع) * 100%

ب. نسبة إجمالي القروض إلى الودائع:

تعد هذه النسبة من المؤشرات الرئيسية لقياس قدرة البنك التجاري على توظيف الأموال، وهي زيادة النسبة وتعني زيادة قدرة البنك التجاري على توظيف الأموال ويقاس معدل هذه النسبة بالمعادلة التالية:

نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع = (إجمالي القروض / إجمالي الودائع) * 100%

ج. نسبة إجمالي الإيرادات إلى الموجودات:

يوضح هذا المعدل كفاءة البنك التجاري في تشغيل الموارد المتاحة، وكفاءته في تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء الخدمات البنكية كافة التي يتمثل عائدها أو جزء كبير منها في العمولات والفوائد المحققة. وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلاً على الاستغلال السليم لتلك الموجودات، ويقاس هذا المعدل بالمعادلة التالية:

نسبة إجمالي الإيرادات إلى الموجودات = (إجمالي الإيرادات / إجمالي الموجودات) * 100%

مؤشرات السلامة المصرفية التي طبقت في القطاع المصرفي السوداني(2006-2016)م:
استمر بنك السودان المركزي خلال 2006-2016م في تطبيق السياسات المصرفية
والرقابية استكمالاً لهيكله الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بما يحقق السلامة المصرفية.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن مصرف المزارع التجاري

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات.

المبحث الأول

نبذة تاريخية عن مصرف المزارع التجاري

* نشأة مصرف المزارع التجاري:

هو من أعرق المصارف السودانية وهو نتاج لدمج مصرفين كبيرين هما البنك التجاري السوداني الذي أسس في العام 1960 وكان مصرف وطني سوداني وبنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية الذي أسس في العام 1992 مستهدفاً النهوض بالقطاع الزراعي والقطاعات ذات الأولوية وتم دمج المصرفين في أغسطس في العام 1998م بمسمى مصرف المزارع التجاري الذي أصبح بعدها من اكبر المؤسسات المصرفية بالبلاد من حيث قاعدة المساهمين العريضة والمتنوعة وانتشاره في كل ولايات السودان وتقديمه لأحدث الخدمات المصرفية حيث كان المصرف سابقاً في هذا المجال بجانب الاستراتيجية التي تحوي كل أهداف المصرف الحالية والمستقبلية وتخدم اغراض الاستراتيجية القومية للبلاد.

* السمة القانونية للبنك:

شركة مساهمة عامة بإجمالي اسهم بلغت 350000000 سهماً

* رأس المال:

- رأس المال المصرح به 400000000 جنيه سوداني.

- رأس المال المدفوع 350000000 جنيه سوداني .

بلغ رأس مال البنك المدفوع 350 مليون جنيه سوداني مما قاد المصرف إلى مصرف المصارف Satisfactory من حيث التصنيف العالمي والداخلي بالبنك المركزي وهذا سيمكن المصرف من توظيف الموارد في القطاعات ذات الأولوية والقطاعات الإنتاجية مع زيادة العائد للمستثمرين وأصحاب الأسهم وذلك بفضل المساندة المستمرة من مجلس إدارة المصرف ممثلة في رئيس مجلس الإدارة وكبار المساهمين مثل الجهاز الاستثماري وصناديق الضمان الاجتماعي.

* أهم التطورات في أنشطة المصرف المختلفة:

- يعمل المصرف بالنظام المركزي المصرفي الحديث T24 الذي يعتبر من أكثر الأنظمة تطوراً لأنه يجمع ما بين الفعالية والمرونة ويقدم حلاً مصرفية متطورة والمصرف يعتبر من أوائل المصارف التي قامت بتطبيقه في السودان ففي مجال الاعتمادات المستندية والتحصيلات المستندية، يعد برنامج T24 برنامجاً متكاملماً يأتي متوافقاً مع المعايير العالمية للتجارة الدولية، ولتسهيل إجراء المعاملات المصرفية المتعلقة بالتجارة الدولية تم ربط برنامج

T24 بشبكة SWIFT موفراً بذلك جهداً ووقتاً ومضيفاً جودة في التعامل بالنقد الأجنبي مع مراسلينا بالخارج.

- كما تم تحديث موقع البنك في الانترنت وتغيير التصميم وإضافة قسم خاص بمحفظه الخريجين، كما تمت إضافة نافذة للمقترحات ومحادثات الدعم الفني المباشر.
- دعم النظام بإضافة سيرفر ثالث مما أدى لزيادة فعالية الدخول للنظام كما تمت المعالجة النهائية لسيرفر ATM Interface ليعمل على مدار الـ 24 ساعة دون توقف.
- أنشئت شبكات جديدة واسعة للفروع الجديدة وصيانة كاملة لشبكات بعض الفروع وتركيب شبكة احتياطية لبعضها.
- استبدلت الصرافات بصرافات حديثة ماركة وينكر.
- استحدثت نظام جديد وحديث لكشوفات الحسابات في الأنظمة القديمة تسهل للفروع استخراج كشف حساب لأي عميل وفترات سابقة منذ العام 1994م.

* المنتجات الجديدة التي تم تفعيلها بالمصرف خلال العام 2016م: تشمل:

- نظام رسوم الجامعات لسداد الرسوم العدد 3 جامعات (كردفان وغرب كردفان وكسلا) ليصبح عددها 7 جامعات في العام 2016م.
- نظام أرونك 15 من كل فروع البنك كأول بنك يقوم بذلك تفعيل خدمة (Card Less) التحويل إلى شخص لا يملك بطاقة واستلامها بواسطة الصراف الآلي في كل صرافات البنك.

التمويل والأنشطة ذات البعد الاجتماعي:

- حاز المصرف على المرتبة الأولى في منافسة المصارف بالسودان على الجائزة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية في دورتها الثانية للعام 2016م وحصوله على شهادة تقدير من رئيس الجمهورية تقديراً وعرفاناً للدور الريادي الذي ظل المصرف يقوم به في مجال المسؤولية الاجتماعية والنتائج الباهرة لمجهودات المصرف في مجال الأنشطة ذات البعد الاجتماعي.
- خصص المصرف 24% من المحفظة التمويلية للتمويل الأصغر متجاوزاً النسبة المطلوبة من البنك المركزي 12%، حيث خصص 14% منها للتمويل الأصغر والصغير و10% لمشروعات السكن الاقتصادي لمحدودي الدخل وتوطين المهجرين من السدود المختلفة ومشروعات البنية التحتية من طرق وكباري وخطوط كهرباء ومياه مما أهله للحصول على الجائزة مع الاهتمام بالريف وتطويره وتخفيف حدة الفقر وتطوير الأنشطة السائدة فيه وقد تم توجيه 70% من التمويل المنفذ في العام 2016 للمشروعات الريفية بمبلغ 6.65 مليون جنيه من جملة التمويل الكلي الممنوح للتمويل الأصغر توزعت على الولايات المختلفة 30% لولاية الخرطوم أي حوالي مبلغ 28.1 مليون جنيه.

- كما خصص المصرف 23% من التمويل للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني و18% للقطاع التجاري و16% للقطاع الخدمي و43% لبقية القطاعات المختلفة.
- وفي إطار تحسين المعيشة لذوي الدخل المحدود فقد تم توفير سلع رمضان للعمالين بمؤسسات مختلفة بما يعادل 2.2 مليون جنيه وتوفير أجهزة كهربائية للنقابات والهيئات بمبلغ 1.6 مليون جنيه وفي مجال تمويل الخريجين واستمراراً للدور الذي يلعبه المصرف كبنك رائد لمحفظة تمويل الخريجين جاء أداء المحفظة في عامها الخامس حافلاً عاكساً اهتمام المصرف وإدارته العليا بهذه الشريحة الهامة حيث ارتفع حجم تمويلها إلى 38 مليون جنيه بنهاية العام 2016م بنسبة تنفيذ بلغت 110%.
- تمكنت المحفظة من توفير فرص عمل حر لعدد 2518 خريجاً وخريجة شملت قطاعات التمويل المختلفة موزعة على ولايات السودان المختلفة.

* أهم سياسات المصرف:

1. إدارة المخاطر:

- عملت إدارة المخاطر بالمصرف على تحليل البيانات المختلفة لتحديد أنواع المخاطر التي تواجه المصرف وأثرها حسب المؤشرات وأوزان المخاطر وفق مؤشرات البنك المركزي وذلك من خلال:
- تم تصنيف عدد 1568 طلب تمويل خلال العام 2016م.
- تم تجميع البيانات التاريخية والحالية المتعلقة بأنشطة المصرف والتأكد من كفاية النظم والمراجع ومدى تطبيقها.
- تحديث وترميز البيانات المالية للعملاء وتوفير أسعار السلع الرئيسية والمحاصيل وتحليلها.
- متابعة تطبيق إشارات التعرف على العملاء وتطبيق اللوائح الخاصة بغسيل الأموال ومكافحة الإرهاب.

2. سياسة الانتشار والشمول المصرفي:

- يقصد به تقديم وتوصيل الخدمة المصرفية وتوفيرها لتشمل جميع المستهدفين بالخدمة وذلك عبر نوافذ الخدمة المختلفة وقد تبنى المصرف سياسة للانتشار والشمول المصرفي عبر الفروع والتواكيل والوكلاء الرئيسيين والوكلاء الفرعيين حيث تمت زيادة عدد فروع المصرف بإضافة فرع سوق ليبيا وفرع سعد قشرة، كما تم زيادة عدد الصرافات الآلية إلى 55 صراف ونقاط البيع إلى 250 نقطة وفعل المصرف التقنيات المعززة للشمول المصرفي على رأسها خدمة الدفع عبر الموبايل والجزلان الإلكتروني التي تشمل مجموعة من الخدمات التي تقدم بواسطة الهاتف وتوجد على صفحة المصرف في الانترنت تحتوي على خدمة

الكهرباء والرصيد ويتم عبرها إجراء التحويلات المختلفة من جزلان إلى جزلان بعمولات رمزية.

* الشراكات والموارد:

استمر المصرف في بناء الشراكات مع المصارف الأخرى حيث توسع في مشروعات التمويل الأصغر ومحافظ تمويل الخريجين، كما قام المصرف بزيادة رأس مال محفظة الصنع العربي ومحفظة كهرباء دلقو وزيادة مساهمته في عدد من المحافظ بزيادة مصارف أخرى كما أنشئ المصرف أسماء عمل متفرعة من شركة قرين توبس منها أعمال قرين توبس للتقييم العقاري وقرين توبس للخدمات بجانب شركات أخرى وإنشاء شركة باسم قرين فيتشر لتوفير الجرارات والآليات الزراعية والخدمات الأخرى.

* استراتيجية المصرف للفترة 2017-2020م:

- كان العام 2016م هو العام الأخير للخطة الاستراتيجية الرابعة للمصرف (2014- 2016) وقد كان مستوى التنفيذ ممتازاً على مستوى كل الأهداف وعلى سبيل المثال فقد تم زيادة رأس المال حسب المخطط بنسبة 100%، زادت الودائع بنسبة 100% والإيرادات بنسبة 185%. لذلك رأت إدارة المصرف الاستمرار في ذات المنهج وقد انتهى العمل في وضع الخطة الاستراتيجية الخامسة للمصرف للفترة 2017-2020 وهي خطة رباعية لتتماشى مع الخطة الخمسية للدولة وقد حولت العديد من الأهداف والطموح في مجال زيادة الموارد ورفع كفاءة الاستخدام والشمول المصرفي، رفع فعالية هياكل الفروع والإدارات، التوسع في بناء الشراكات، تطوير الإدارة باعتماد الجودة والتميز، تعزيز تسويق المنتجات المصرفية.

- تحقيق السلامة المصرفية وتجويد خدمة العملاء والمحافظة عليهم واستقطاب المزيد، تحقيق رضا أصحاب المصلحة ورفع قدرات العاملين.

جدول رقم (8): الانتشار الجغرافي لفروع مصرف المزارع التجاري.

الولاية	الفروع
ولاية الخرطوم	شارع القصر
	شارع الجمهورية
	شارع عبيد ختم - الافرنجي
	العمارات
	السوق العربي
	أم درمان السوق
	شمبات
	بحري السوق
	المنطقة الصناعية - بحري
	السجانة
	سوق ليبيا
	سعد قشرة
	ولاية الجزيرة
الحصاحيصا	
المعيلق	
مدني السوق	
المناقل	
ولاية كسلا	كسلا
	حلفا الجديدة
ولاية البحر الأحمر	بورتسودان
ولاية غرب كردفان	الابيض
	النهود
	الدمازين
ولاية القضارف	القضارف
	الفاو
ولاية جنوب دارفور	الحواة
	نيالا
الولاية الشمالية	دنقلا
	مروي
ولاية نهر النيل	كوستي
	الدامر
ولاية سنار	سنار

المصدر: تقارير مصرف المزارع التجاري

المبحث الثاني

اختبار الفرضيات

- لاختبار الفرضيات تطرقت الدراسة إلى استخدام المنهج التحليلي الوصفي من خلال استخدام مقاييس إحصائية منها:
- مقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي) Mean.
 - مقاييس التشتت (الانحراف المعياري) Stander deviations.
 - استخدام الرسم البياني Chart (الأعمدة البيانية، الدائرة، المدرج التكراري، المنحنى التكراري) لوصف مسار المتغيرات عبر التسلسل الزمني، تم استخدام الأعمدة البيانية لأنها الأنسب لتمثيل تلك المتغيرات.
 - وكذلك اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي من خلال استخدام مقياس الارتباط لتحديد درجة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.

الارتباط:

هو مقياس لدرجة اقتران التغير في متغير ما بالتغير في متغير آخر أو في مجموعة من المتغيرات الأخرى⁽⁵⁰⁾.

درجات الارتباط:

- ارتباط تام عندما يكون الارتباط بين المتغيرات يساوي واحد صحيح.
- ارتباط قوي ويكون أكبر من 80% وحتى 99%.
- ارتباط متوسط وتتراوح درجته بين 68% - 80%.
- ارتباط ضعيف وتكون درجة الارتباط أقل من 50%.
- أما إذا كانت قيمة الارتباط صفر فهذا يعني عدم وجود ارتباط بين المتغيرات.
- كذلك يمكن ان يكون الارتباط موجب اذا كانت العلاقة بين المتغيرات علاقة طردية أي أن تتغير تلك المتغيرات في اتجاه واحد.
- وقد يكون الارتباط سالب إذا كانت العلاقة بين المتغيرات عكسية أي تتغير المتغيرات في اتجاه مختلف.

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2000م، ص17

أنواع الارتباط:

- ارتباط بسيط: ويكون بين متغيرين فقط.
- ارتباط متعدد: ويكون بين مجموعة من المتغيرات.
- استخدمت الدراسة الارتباط الخطي المتعدد لوجود أكثر من متغيرين موضوع البحث.

أولاً: الرسم البياني:

1. التضخم:

يلاحظ أن معدلات التضخم خلال فترة الدراسة كانت تسير بصورة متذبذبة انخفاضاً وارتفاعاً نسبة للتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية للسودان أهمها اتفاقية السلام في العام 2005م والأزمة المالية العالمية وانفصال الجنوب والحصار الاقتصادي على السودان وفيما يلي استعراض لتلك المعدلات.

جدول رقم (9) معدلات التضخم خلال الفترة من 2006 - 2016م

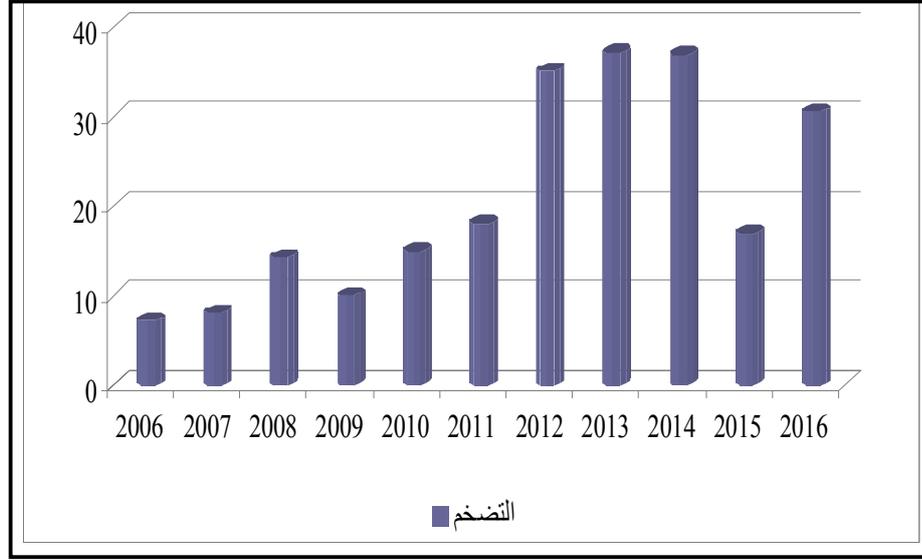
العام	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التضخم	7.2	8.1	14.3	10	15	18	35.1	37.1	36.9	16.9	30.5

يلاحظ من الجدول رقم (9) التقلبات في معدلات التضخم بين الزيادة والانخفاض خلال فترة الدراسة حيث أنه كان منخفضاً في العامين الأول والثاني بسبب الاستقرار الاقتصادي والأمني في تلك الفترة وارتفع في 2008م بسبب آثار الأزمة المالية العالمية، وفي عام 2009م انخفض وعاد إلى الارتفاع خلال الفترة من (2010-2013)م بسبب التقلبات الاقتصادية في تلك الفترة، وانخفض مرة أخرى في عام 2014م و2015م ويعزى ذلك إلى إطلاق صندوق إدارة السيولة بين المصارف منذ العام 2014م وقد ساهم في امتصاص جزء مقدراً من التضخم النقدي وذلك عن طريق تكليف تدخل البنك المركزي لتغطية العجز السيولي المؤقت للبنوك التجارية.

أما العام 2016م ارتفع معدل التضخم إلى 30.5% ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها

ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه السوداني نتيجة لزيادة الاستيراد بالإضافة زيادة نسبة السيولة في الاقتصاد وزيادة الإنفاق الحكومي.

شكل رقم (3) معدلات التضخم خلال الفترة من (2006-2016)م.



المصدر: تقارير مصرف المزارع التجاري.

2. حجم الودائع:

تمثل الودائع حجم المدخرات بالعملة المحلية وقد تكون تلك الودائع ادخارية، أو استثمارية، أو جارية. الجدول رقم (10) يوضح حجم الودائع لمصرف المزارع التجاري بملايين الجنيهات خلال الفترة (2006-2016)م.

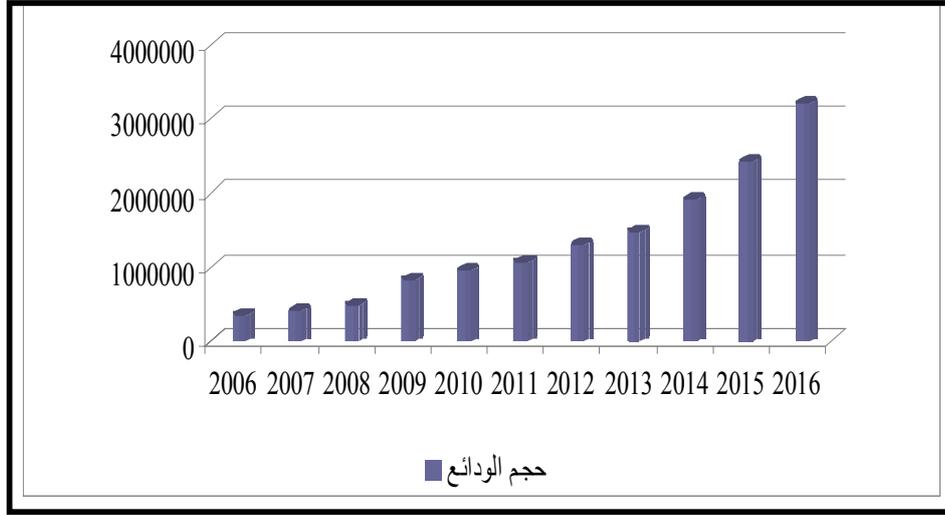
جدول رقم (10) حجم الودائع بآلاف الجنيهات لمصرف المزارع التجاري خلال الفترة (2006-2016)م.

حجم الودائع	العام
355106	2006
416093	2007
497851	2008
828827	2009
950474	2010
1069157	2011
1299014	2012
1479461	2013
1911462	2014
2416846	2015
3201576	2016

المصدر: تقارير مصرف المزارع التجاري.

يلاحظ من الجدول رقم (10) الزيادة المستمرة في حجم الودائع بمصرف المزارع خلال الفترة (2006-2016) م قد يعزي ذلك إلى زيادة الوعي المصرفي في البلاد في هذه الفترة وكذلك انتشار فروع المصرف في معظم ولايات البلاد.

الشكل رقم (4) حجم الودائع بآلاف الجنيهات لمصرف المزارع التجاري خلال الفترة (2006-2016)م.



المصدر: تقارير مصرف المزارع التجاري.

3. حجم التمويل: يمثل حجم التمويل مقدار المبالغ المخصصة لتمويل مشاريع القطاعات المختلفة باستخدام صيغ التمويل الإسلامية مثل (المضاربة، المراجعة، المشاركة، السلم، المزارعة) وغيرها من الصيغ.

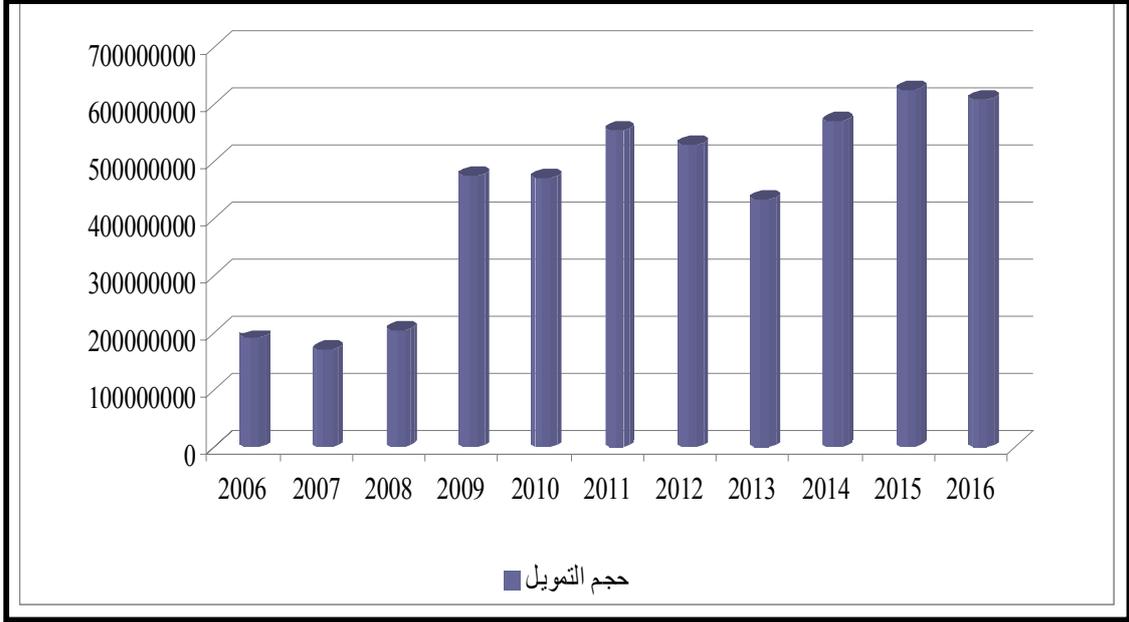
الجدول رقم (11) حجم التمويل بآلاف الجنيهات لمصرف المزارع التجاري خلال الفترة (2006-2016)م.

حجم التمويل	العام
189731	2006
170674	2007
202266	2008
476158	2009
469852	2010
554439	2011
529996	2012
434205	2013
571964	2014
624631	2015
608633	2016

المصدر: تقارير مصرف المزارع التجاري.

يلاحظ من الجدول رقم (11) أن حجم التمويل غير مستقر على وتيرة واحدة نتيجة للسياسات المتبعة من قبل المصرف في عمليات إدارة السيولة داخل المصرف.

شكل رقم (5) حجم التمويل بآلاف الجنيهات لمصرف المزارع التجاري خلال الفترة (2006-2016)م.



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات مصرف المزارع التجاري باستخدام برنامج

.Excel

العائد:

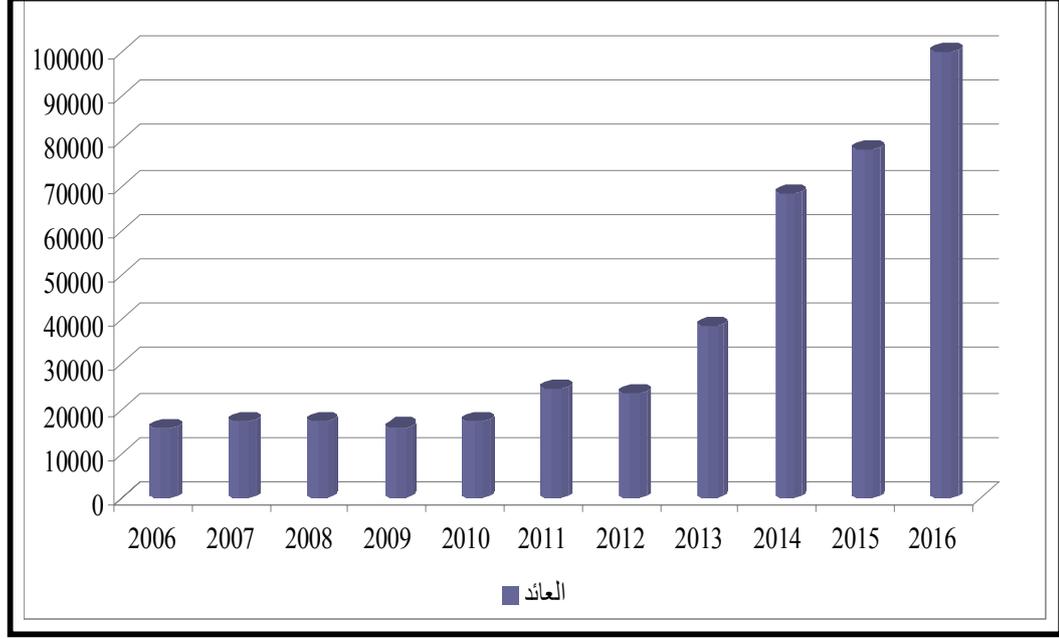
يتحصل المصرف على عائداته من عمليات الاستثمار التي يقوم بها المصرف مثل المراجعات والمضاربات والمشاركات والأتعاب البنكية الأخرى.

الجدول رقم (12) العائد بآلاف الجنيهات لمصرف المزارع التجاري خلال الفترة (2006-2016)م.

العائد (الأرباح)	العام
15802	2006
17111	2007
17354	2008
15889	2009
17318	2010
24533	2011
23548	2012
38366	2013
68248	2014
78274	2015
99777	2016

المصدر: تقارير مصرف المزارع التجاري.

يلاحظ من الجدول رقم (12) أن العائد كان مرتفع من عام (2006-2008) م ولكنه انخفض في عام 2009م وعاد إلى الارتفاع مرة أخرى من عام (2010-2011)م وانخفض مرة ثانية في عام 2012م وواصل في الارتفاع حتى عام 2016م. شكل رقم (6) حجم العائد بآلاف الجنيهات لمصرف المزارع التجاري خلال الفترة (2006-2016)م.



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات مصرف المزارع التجاري باستخدام برنامج Excel.

ثانياً: التوصيف الإحصائي:

يعني إيجاد مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت للمتغيرات وتم أخذ هذه المقاييس لتحليل متغيرات الدراسة وهي الوسط الحسابي يعني مجموع البيانات مقسوماً على عددها. والانحراف المعياري يعني انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويفيد في معرفة هل البيانات مستقرة أم يوجد فروق كبيرة بينها، أكبر قيمة تعني أكبر قيمة في بيانات المتغير، وأصغر قيمة تعني أصغر قيمة في بيانات المتغير. الجدول رقم (13) يوضح التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (13) التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة.

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
التضخم	20.827	11.7699	7.2	37.1
حجم الودائع	1311442.45	893476.873	355106	3201576
حجم التمويل (القروض)	4.3948	1.71848	170674017	624631973
الأرباح (العائد)	37838.18	30025.657	15802	99777

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات مصرف المزارع التجاري باستخدام برنامج
spss

مناقشة الفرضيات

الفرضية الأولى: هنالك أثر عكسي بين التضخم وحجم الودائع.

جدول رقم (14) الارتباط بين التضخم وحجم الودائع (القروض)

قيمة معامل بيرسون للارتباط	مستوى المعنوية (قيمة الـ sig)	النتيجة
%59	%0.05	معنوية الارتباط لان قيمة الـ sig تساوي %0.05

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Spss

من خلال النتائج في الجدول رقم (14) يتضح وجود علاقة طردية ضعيفة بين التضخم وحجم الودائع، قيمة معامل الارتباط تساوي %59 وموجبة وأيضاً قيمة الـ sig تساوي %0.05 يدل ذلك على معنوية العلاقة الإحصائية ولكن ترفض الفرضية القائلة بوجود علاقة عكسية بين التضخم وحجم الودائع وذلك في فترات التضخم تزيد كمية النقود عند الأفراد مما يؤدي إلى زيادة كمية الودائع داخل المصرف.

الفرضية الثانية: هنالك أثر عكسي بين التضخم وحجم التمويل.

جدول رقم (15) الارتباط بين التضخم وحجم التمويل.

قيمة معامل بيرسون للارتباط	مستوى المعنوية (قيمة الـ sig)	النتيجة
%58	%0.06	عدم معنوية الارتباط لان قيمة الـ sig اكبر من %0.05

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Spss

من خلال النتائج في الجدول رقم (15) يتضح وجود علاقة طردية ضعيفة ما يؤكد وجود العلاقة هو قيمة معامل الارتباط (%58) وقيمة الـ sig اكبر من 0.05 مما يؤكد عدم معنوية الارتباط. وهذا يؤدي إلى رفض الفرضية القائلة بوجود علاقة عكسية بين التضخم وحجم التمويل، والسبب في ذلك قيام المصرف بزيادة السقف التمويلي في فترات التضخم نسبة لانخفاض قيمة النقود وارتفاع أسعار السلع والخدمات في السوق.

الفرضية الثالثة: هنالك أثر عكسي بين التضخم والأرباح(العائد).
جدول رقم (16) الارتباط بين التضخم والأرباح.

النتيجة	مستوى المعنوية (قيمة الـ sig)	قيمة معامل بيرسون للارتباط
عدم معنوية الارتباط لان قيمة الـ sig اكبر من 0.05%	0.1%	51%

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Spss

من خلال النتائج في الجدول رقم (16) يتضح وجود علاقة طردية ضعيف، ما يؤكد وجود العلاقة هو قيمة معامل الارتباط حيث بلغت 51% وبما أن قيمة معامل الارتباط موجبة يدل على أن العلاقة بين التضخم والأرباح طردية وقيمة الـ sig اكبر من 0.05% مما يدل على عدم معنوية الارتباط بين المتغيرين، وبالتالي ترفض الفرضية القائلة بوجود علاقة عكسية بين التضخم والأرباح، ويعود ذلك إلى زيادة نسبة الأرباح زيادة اسمية في فترات التضخم لأن الأرباح تحسب بالأسعار الجارية ولكن القيمة الحقيقية للأرباح منخفضة.

الخاتمة

أولاً: النتائج:

1. توجد علاقة طردية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وحجم الودائع يعود ذلك إلى زيادة كمية النقود عند الأفراد في فترات التضخم مما يؤدي إلى زيادة كمية الودائع داخل المصرف.

2. توجد علاقة طردية ضعيفة غير معنوية الدلالة الإحصائية بين التضخم وحجم التمويل والسبب في ذلك قيام المصرف بزيادة السقف التمويلي في فترات التضخم نسبة لانخفاض قيمة النقود وارتفاع أسعار السلع والخدمات في السوق.

3. توجد علاقة طردية ضعيفة غير معنوية الدلالة الإحصائية بين التضخم وحجم العائد (الأرباح) ويعود ذلك إلى زيادة نسبة الأرباح زيادة اسمية في فترات التضخم لان الأرباح تحسب بالأسعار الجارية ولكن القيمة الحقيقية للأرباح منخفضة.

ثانياً: التوصيات:

1. لابد من تقدير حجم الودائع وحجم التمويل وحجم الأرباح مسبقاً وأثر التضخم عليها وذلك لمواجهة المخاطر المحتملة.

2. عند حساب مؤشر الربحية على البنوك ضرورة الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم الذي يعمل على تضخيم النتائج.

3. لزيادة إقبال الأفراد على فتح ودائع داخل البنوك على البنوك العمل على خلق ميزات إضافية لتحفيز الأفراد، مثل تسهيل إجراءات فتح الوديعة، كأن تتم كل الإجراءات في نفس اليوم، وكذلك إتاحة معلومات عن المستندات المطلوبة على الموقع الإلكتروني للبنك.

توصيات لبحوث مستقبلية:

1. قياس أثر التضخم على معدلات السيولة للبنوك.

2. إجراء مقارنة لأثر التضخم على ربحية البنك بالنسبة للبنوك الوطنية والأجنبية.

3. أثر التضخم على أداء القوائم المالية.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم:

ثانياً المراجع العربية:

1. جيمس جاورتي وريكارد استرب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، 1999م.
2. حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، مصر، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2009م.
3. خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، عمان، دار وائل للنشر، 2000م.
4. السيد احمد عبد الخالق، النقود والبنوك، الرياض، دار المريخ للنشر، 2002م.
5. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، الجزائر، دار الفكر، 2004م.
6. عبد العظيم سليمان المهل وخالد حسن البيلي، الاقتصاد الكلي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مركز التعليم عن بعد، نوفمبر 2010م.
7. عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك والسياسة النقدية، الطبعة الثالثة، شركة مطابع السودان، 2005م.
8. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مصر، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2000م.
9. مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2004م.
10. محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مطبعة الإشعاع الفنية، 1998م.
11. محمد يونس وعبد المنعم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، مصر، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003م.
12. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر، 2005م.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

1. أمل محمد محجوب، أثر التضخم على قيمة الودائع الاستثمارية، رسالة ماجستير، غير منشورة، السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2006م.
2. عاطف رجب نصر، أثر التضخم على الودائع المصرفية في السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، السودان جامعة النيلين، 2004م.

3. مطر أحمد حسن عثمان، أثر التضخم على بيانات القوائم المالية بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2006م.
4. الهادي موسى أحمد طربوش، أثر التضخم في القوائم المالية في السودان، رسالة ماجستير، (منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م.
5. هنادي عبد الرفاعي، أثر التضخم على القطاع المالي في الأردن خلال الفترة من 1978-2006، رسالة دكتوراه، (منشورة)، الأردن، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2009م.
6. وجدة حاجي، أثر التضخم على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر للفترة الممتدة من 2009-2014م، رسالة ماجستير، (منشورة)، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016م.
- رابعاً: المجلات العلمية:
1. تاج الدين إبراهيم حامد ومحمد عثمان أحمد، تاريخ العمل المصرفي بالسودان للفترة 1903-1996، مجلة المصرفي، العدد الحادي عشر، 1997م.
- خامساً: المواقع الإلكترونية:
1. التجاني حسين دفع السيد، نشأة وتطور الجهاز المصرفي وجهوده في مجال الصيرفة الإلكترونية، الموقع الرسمي لاتحاد المصارف العربية، www.uabonline.org، تاريخ الدخول 2018/4/8م وزمن الدخول 12:00.
2. التضخم في السودان، مقال منشور alsahafasd.com/business/15/5/2015، زمن الدخول 2018\1\17، الساعة 1 ظهراً.

الملاحق

ملحق رقم (1) التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

Statistics					
		p	f	d	I
N	Valid	11	11	11	11
	Missing	0	0	0	0
Mean		37838.18	4.3948	1311442.45	20.827
Std. Deviation		30025.657	1.71848	893476.873	11.7699
Minimum		15802	170674017	355106	7.2
Maximum		99777	624631973	3201576	37.1

ملحق رقم(2) التمويل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 170674	1	9.1	9.1	9.1
189731	1	9.1	9.1	18.2
202266	1	9.1	9.1	27.3
434205	1	9.1	9.1	36.4
469852	1	9.1	9.1	45.5
476158	1	9.1	9.1	54.5
529996	1	9.1	9.1	63.6
554439	1	9.1	9.1	72.7
571964	1	9.1	9.1	81.8
608633	1	9.1	9.1	90.9
624631	1	9.1	9.1	100.0
Total	11	100.0	100.0	

ملحق رقم (3) العائد

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 355106	1	9.1	9.1	9.1
416093	1	9.1	9.1	18.2
497851	1	9.1	9.1	27.3
828827	1	9.1	9.1	36.4
950474	1	9.1	9.1	45.5
1069157	1	9.1	9.1	54.5
1299014	1	9.1	9.1	63.6
1479461	1	9.1	9.1	72.7
1911462	1	9.1	9.1	81.8
2416846	1	9.1	9.1	90.9
3201576	1	9.1	9.1	100.0
Total	11	100.0	100.0	

ملحق رقم (4) الودائع

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 15802	1	9.1	9.1	9.1
15889	1	9.1	9.1	18.2
17111	1	9.1	9.1	27.3
17318	1	9.1	9.1	36.4
17354	1	9.1	9.1	45.5
23548	1	9.1	9.1	54.5
24533	1	9.1	9.1	63.6
38366	1	9.1	9.1	72.7
68248	1	9.1	9.1	81.8
78274	1	9.1	9.1	90.9
99777	1	9.1	9.1	100.0
Total	11	100.0	100.0	

ملحق رقم (5) التضخم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 7.2	1	9.1	9.1	9.1
8.1	1	9.1	9.1	18.2
10	1	9.1	9.1	27.3
14.3	1	9.1	9.1	36.4
15	1	9.1	9.1	45.5
16.9	1	9.1	9.1	54.5
18	1	9.1	9.1	63.6
30.5	1	9.1	9.1	72.7
35.1	1	9.1	9.1	81.8
36.9	1	9.1	9.1	90.9
37.1	1	9.1	9.1	100.0
Total	11	100.0	100.0	

ملحق رقم (6) الارتباط

Correlations

		inf	Dep	profit	fin
Inf	Pearson Correlation	1	.589	.517	.580
	Sig. (2-tailed)		.057	.104	.062
	N	11	11	11	11
dep	Pearson Correlation	.589	1	.967**	.771**
	Sig. (2-tailed)	.057		.000	.005
	N	11	11	11	11
profit	Pearson Correlation	.517	.967**	1	.653*
	Sig. (2-tailed)	.104	.000		.029
	N	11	11	11	11
fin	Pearson Correlation	.580	.771**	.653*	1
	Sig. (2-tailed)	.062	.005	.029	
	N	11	11	11	11

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).